انعكاسات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على بنية وأداء المؤسسات الصحفية القومية المصرية

دراسة تحليلية

د.أحمد حسين

الأستاذ المساعد بقسم الاعلام بكلية آداب - جامعة سوهاج

مقدمة

إن المتابع لأداء أنشطة المؤسسات الصحفية القومية المصرية، يجد تحولاً شبه جذرياً في بنية وأداء هذه المؤسسات، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث أصبحت تتناول الأحداث بشكل مختلف، بالرغم من ارتباطها الوثيق بالنظام السائد والمسيطر على حركة المجتمع. والمتأمل لحال هذه المؤسسات قبل الثورة يجدها قد وصلت إلى حالة من الانهيار على الأصعدة كافة، حيث عانت الكثير من الخلل المالي والإداري، والبطالة، وضعف التدريب، واستمرار نمط الإدارة القديم، وعدم الاعتماد على الأنظمة الحديثة في مجال الإدارة، هذا إلى جانب معاناتها من الوسائل المنافسة وخاصة الوسائل الإلكترونية المتمثلة في التليفزيون، والصحافة الإلكترونية، والمواقع الالكترونية على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى غياب المهنية التي اتجهت إلى خدمة مصالح الأفراد على حساب مصلحة المجتمع، وممارسة التضليل الإعلامي الذي أفقد هذه المؤسسات مصداقيتها لدى الجمهور المصري.

كل هـذه الأسـباب هـي التـي أوحـت للباحـث دراسـة هـذا الموضـوع لرصـد أحـداث الفـترة التـي أعقبـت ثـورة 25 يناير 2011، للوقـوف عـلى التغيرات التـي أحدثتها هـذه الثـورة لعـام 2011م، في المؤسسـات الصحفيـة القوميـة مـن حيـث بنيتهـا، وهيكلهـا، وسياسـتها الصحفيـة، وأداء العاملـين فيهـا، ومـا مـدي انعـكاس هـذه التغـيرات عـلى الأداء الصحفـي مـن حيـث تنـاول ومعالجـة القضايـا والمشـكلات التـي تواجـه المجتمـع المـصري، وقدرتهـا عـلى تلبيـة احتياجـات القـارئ المـصري واشـباع رغباتـه؟

وعـلى هـذا فـأن الدراسـة تسـتهدف الوقـوف عـلى: انعكاسـات أو تأثـيرات ثـورة ٢٥ يناير ٢٠١١ عـلى بنيـة المؤسسـات الصحفيـة القوميـة، وأدائهـا الصحفـي.

وتـأتي أهميـة هـذه الدراسـة في كونهـا مـن الدراسـات التـي تبحـث في تطويـر الوسـيلة كعنـصر أسـاسي مـن عنـاصر العمليـة الاتصاليـة، خاصـةً وأن معظـم الدراسـات التـي أجريـت في مجـال الصحافـة تركـزت على دراسـة القائـم بالاتصـال والرسـالة والمتلقـي والتغذيـة الراجعـة وأغفلـت دراسـة الوسـيلة كعنـصر تقـوم عليـه عنـاصر عمليـة الاتصـال الاخـرى .

وفي كونهـا مـن البحـوث العلميـة الحديثـة التـي تعنـى بدراسـة تأثـير الظـروف البيئيـة الخارجيـة التـي لا تسـتطيع المؤسسـة الصحفيـة التحكـم فيهـا وتعكـس آثارهـا الإيجابيـة أو السـلبية عـلى أدائهـا، واتجاهـات القائمـين بالاتصـال في هـذه الصحـف.

كـما تقـوم بتوفـير البيانـات والمعلومـات الدقيقـة للباحثـين عـن أداء الصحـف التـي تصـدر مـن هـذه المؤسسـات، مـن حيـث محتـوي الصحيفـة، وتوجههـا وشـكلها الفنـي، وسياسـتها، هـذا إلي جانـب اسـتشراف مسـتقبل الصحافـة القوميـة في ظـل هـذه الثـورة، ومعرفـة توجهـات الصحفيـين نحـو مؤسسـاتهم، وكيفيـة تعاملهـم مـع التغيـرات التـي أحدثتهـا الثـورة.

كـما أنهـا تقـدم رؤيـة علميـة للقائمـين عـلى إدارة هـذه الصحـف عـن الأداء الفعـلي لسـير العمـل، وحقيقـة الأداء، والكشـف عـن العوامـل التـي مـن شـأنها ان تعكـس تأثيرهـا السـلبي عـلى الأداء الصحفـي، وتقديـم اسـس علميـة لـلأداء الصحفـي المتميـز.

ولتحقيـق أهـداف الدراسـة اسـتخدم الباحـث أسـلوب مسـح أسـاليب الممارسـة كأحـد أسـاليب منهـج المسـح باعتبـاره أحـد المناهـج إلى تسـتخدم في مثـل هـذه الدراسـات الوصفيـة، ومـن أجـل الحصـول عـلى المعلومـات قـام الباحـث بإعـداد اسـتبانة تحقـق تسـاؤلاتها أهـداف البحـث، وقـام بتطبيقهـا بعـد التأكـد مـن مـدى صدقهـا وثباتهـا عـلى عينـة بلغـت (200) صحفـي مـن الصحفيـين العاملـين في المؤسسـات الصحفيـة المصريـة القوميـة مـن أعضـاء نقابـة الصحفيـين بنسـبه بلغـت أكـثر مـن 10% مـن أعضـاء نقابـة الصحفيـين.

مشكلة الدراسة:

مـن المتعـارف عليـه أن أي أحـداث ثوريـة تطـرأ عـلى المجتمـع مـن شـأنها أن تحـدث تغـيراً في السـياق الاجتماعـي والسـياسي، والثقـافي والإعلامـي، وعـلى المؤسسـات التـي تعمـل في إطـاره. وبمـا أن ثـورة ٢٥ يناير لعـام ٢٠١١ تعتـبر حدثـاً طارئـاً عـلى المجتمـع المـصري، فقـد أحدثـت تغـيراً في سـياقاته ونظمـه، ومؤسسـاته، وقامـت بعمليـة معقـدة مـن الهـدم والبنـاء في مناهـج التفكـير، والتغيـير في النظـم السياسـية والثقافيـة، والقيميـة، التـي تعمـل في أطـاره، وأوجـدت بيئـة مفتوحـة للمؤسسـات والمنظـمات، للتفاعـل مـع الجديـد الثـوري عـلي حسـاب القديـم المحافـظ. وباعتبـار أن المؤسسـات الصحفيـة القوميـة جـزءاً أساسـياً مـن مؤسسـات هـذا المجتمـع، منوطـة بقيـادة هـذا التغيـير الـذي أوجدتـه الثـورة، فإنـه مـن المفـترض أن يحـدث فيهـا تغيـراً في بنيتهـا وأدائهـا الصحفـي للقيـام بهـذا الـدور.

وعـلى هـذا فـان مشـكة الدراسـة تتبلـور في الاجابـة عـلى التسـاؤل التـالي: هـل أحدثـت ثـورة ٢٥ يناير لعـام ٢٠١١ تغـيرات في أسـاليب الممارسـة، في المؤسسـات الصحفيـة القوميـة المصريـة، وسياسـاتها التحريريـة، وهياكلهـا التنظيميـة، وأدائهـا الصحفـي ؟

وبصيغـة اخـرى: هـل أحدثـت ثـورة ٢٥ يناير لعـام ٢٠١١ تغـيرات في بنيـة، وأداء المؤسسـات الصحفيـة القوميـة المصريـة؟

أهمية الدراسة:

يكتسـب موضـوع الدراسـة أهميـة خاصـة في الوقـت الراهـن عـلي ضـوء الاعتبـارات التاليـة:

الأهميـة العلميـة: تكمـن أهميـة الدراسـة في كونهـا من البحـوث العلمية الحديثـة التـي تعنـى بدراسـة تأثـير الظـروف البيئيـة الخارجيـة التـي لا تسـتطيع المؤسسـة الصحفيـة التحكـم فيهـا وتعكـس آثارهـا الإيجابيـة أو السـلبية عـلى أدائهـا، واتجاهـات القائمـين بالاتصـال في هـذه الصحـف. كـما تقـوم بتوفـير البيانـات والمعلومـات الدقيقـة للباحثـين عـن أداء الصحـف التـي تصـدر مـن هـذه المؤسسـات، مـن حيـث محتـوي الصحيفـة، وتوجههـا وشـكلها الفنـي، وسياسـتها، بالإضافـة إلى أنهـا تقـدم للباحثـين صـورة متكاملـة عـن المؤسسـات الصحفيـة القوميـة، مـن حيـث بنيتهـا وإدارتهـا ونوعيـة العنـاصر البشريـة، ونوعيـة الصحـف التـي تصدرهـا. بحيـث تكـون بمثابـة ضـوء كاشـف للباحثـين الذيـن يقومـون بإجـراء بحـوث تخـص تلـك المؤسسـات. هـذا إلي جانـب اسـتشراف مسـتقبل الصحافـة القوميـة في ظـل هـذه الثـورة، ومعرفـة توجهـات الصحفيـين نحـو مؤسسـاتهم، وكيفيـة تعاملهـم مـع التغيـرات التـي أحدثتهـا الثـورة.

الأهميـة المهنيـة: تعـد الدراسـة مـن الدراسـات الحديثـة التـي تناولـت

انعكاسات الثورات على أداة وعمل المؤسسات الصحفية في زيادة فهم إدارة الصحيفة، والعاملين في أجهزتها المختلفة لمجريات الأمور المحيطة بها، وتعريفهم بردود فعل أدائهم الصحفي في الأساس، وكذلك معاونة الأجهزة المختلفة داخل المؤسسة الصحفية، في اختيار البدائل المناسبة لأي قرار تريد اتخاذه، ووضع خططها وسياستها المستقبلية التي تكفل لها تحقيق أهدافها. كما أنها تقدم رؤية علمية للقائمين على ادارة هذه الصحف عن الأداء الفعلي لسير العمل، وحقيقة الأداء، والكشف عن العوامل التي من شأنها ان تعكس تأثيرها السلبي على الأداء الصحفي، وتقديم اسس علمية للأداء الصحفي المتميز.

الأهمية الاجتماعية: وتكمن الأهمية الاجتماعية في: رصد الدراسة للإجراءات السلبية التي قد تمارسها الصحيفة في اختيار وتقديم رسائلها الاعلامية، وتحاول أن تضعها أمام ادارة المؤسسة، وبالتالي تأخذها المؤسسة بالحسبان عند تقديم رسائلها الإعلامية للجمهور الذي تستهدفه بتلبية احتياجاته، واشباع رغباته المعرفية والوجدانية التي يسعي إليها من خلال مطالعته للصحف.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف علي انعكاسات أو تأثيرات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في إحداث تغيير في بنية النظم السائدة في المؤسسات الصحفية القومية، وتأثيرها على الأداء الصحفي في تلك المؤسسات. وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١- الكشف عن تأثير ثورة ٢٥ يناير- علي مناخ البيئة الإعلامية داخل المؤسسات الصحفية القومية وسياساتها ما ترتب عليه من تغير في مستوي الأداء الصحفي.

٢- التعرف على ملامح بيئة الاتصال الإعلامي في المؤسسات الصحفية القومية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٣- الوقوف على مدى توافر مقومات تحقيق الأداء الجيد للعمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية

٤- تقييم عينة الدراسة لجودة الأساليب التي يتم ممارستها في المؤسسات الصحفية قبل وبعد الثورة.

٥- البحث في واقع الممارسة الصحفية في المؤسسات الصحفية القومية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٦- توضيح الضغوط التي يعاني منها الصحفيين داخل المؤسسات الصحفية القومية، وكذلك مدي اختلاف مستوي هذه الضغوط قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير.

٧- الوقوف على مدى رضا الصحفيين عن أداء المؤسسة الصحفية القومية التي يعملون بها.

تساؤلات الدراسة:

١- ما الملامح المميزة لبيئة الاتصال الإعلامي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

٢- الى مدى تتوافر مقومات تحقيق الأداء الجيد للعمل الصحفي داخل المؤسسة الصحفية القومية؟

٣- هل اختلفت الممارسة الصحفية لرئيس التحرير بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

٤- من المسئول عن تحديد الأجندة الإخبارية اليومية في المؤسسة الصحيفة القومية؟

٥- ما هو تقييم عينة الدراسة لجودة الأساليب التي يتم ممارستها في المؤسسات الصحفية قبل وبعد الثورة؟

٦- الى أي مدى أختلفت أساليب الترقي بالمؤسسات الصحفية القومية بعد ثورة ٢٥ يناير؟

٧- ما مدى رضا الصحفيين عن أداء المؤسسات الصحفية القومية بعد ثورة ٢٥ يناير ؟

٨- الى اي مدى اختلفت ملامح التغطية الصحفية للأحداث قبل وبعد الثورة ؟

٩- الى أي مدى أتاحت البيئة الإعلامية الحالية تناول الأحداث بصورة موضوعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

١٠- ما مدى وجود علاقات المصالح المشتركة بين الصحفيين والجهات التى لها علاقة بالأحداث بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

فروض الدراسة:

الفرض الأول:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية لعينة الدراسة (النوع- سنوات خبرة العمل- نوع الوظيفة) ومقياس بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية.

الفرض الثاني:

توجد علاقة دالة إحصائياً بين المتغيرات الديموجرافية لعينة الدراسة (النوع- سنوات خبرة العمل- نوع الوظيفة) ومقياس جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير.

الفرض الثالث:

هناك اختلاف في طريقة الأداء الصحفي لدي المؤسسات الصحفية القومية المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبعدها.

الفرض الرابع:

هناك اختلاف في الضغوط التي كان يواجهها الصحفي قبل الثورة والضغوط التي يواجهها بعد الثورة.

الفرض الخامس:

لم يختلف الأداء الصحفي في المؤسسات الصحفية القومية بعد الثورة عما كان قبلها.

الإطار النظري للدراسة:

تستند هذه الدراسة في تحقيق أهدافها، وتفسير نتائجها على نظرية النظم(هواري سيد،Al-Qhtany ١٩٩٢، Richard.1996، Hicks1969 ، Blau):[1] واعتمد الباحث على هذه النظرية إنطلاقاً من أن هذه النظرية تنظر نظرة متكاملة إلى النظام.حيث ترى نظرية النظم: «بأن التغيير في أي من مكونات النظام الواحد يؤثر على مكوناته الأخرى، اعتماداً على النظرة للكل باعتبار أن دراسة الأجزاء بشكل منفصل عملية مضللة. وبذلك يستطيع الباحث إن ينظر نظرة كلية للنظام، فيرى ما فيه من عوامل وعلاقات تتفاعل مع بعضها، حيث يحسب العوامل التي تؤثر فيه من الخارج، ثم يتطرق إلى النظام من واقع مصادره ومدخلاته ومن حيث مخرجاته وما بينها من علاقات» حيث انطلق أصحاب هذه النظرية من فرضية أنه يمكن حل العديد من المشاكل التسييرية من خلال النظر إلى المؤسسة على أنها نظام مفتوح يتكون من مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها (أنظمة فرعية) والمتبادلة التأثير.

فضلاً عن ذلك إن أسلوب النظم يتمتع بمنهجية علمية منظمة تكسب صاحبها نمطاً متميزاً في التفكير، وتزوده بالعديد من المهارات اللازمة، وأهمية السير على وفق خطواته تعد ذات قيمة أساسية للمتعلم العصري الذي يواكب التطور التقني الحديث، كما أنه يساهم في أبعاد شبح العشوائية والإرتجال مما يوفر الكثير من الجهد والوقت، لكون أسلوب النظم يعد منهجاً وطريقة علمية في تخطيط أي عمل أو نشاط، وتنفيذه وتقويمه لتحقيق أهدافه المنشودة، وتميزه بمجموعة من الخصائص لعل من أهمها:

- النظر للعمل على انه نظام يتكون من مجموعة من العناصر يرتبط بعضها ببعض، ويؤثر كل منها في الأخر لتحقيق ذلك العمل.
- العمل على تحليل كل عنصر من عناصر النظام.
- الإقتراب من الموضوعية في البحث والتجريب وإصدار الأحكام على النتائج.
- التركيز على التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيق العملي .
- اعتماد التقويم بوصفه خطوة أساسية في سبيل التطوير والتعديل.

وتركز هذه النظرية على مجموعة من العمليات، تتمثل في: وصف النظام في إطار السياق الذي يدور فيه أو البيئة التي يعمل بها، باعتباره نظاماً مفتوحا، وهو ما يميز المؤسسات الصحفية. كما تركز النظرية على وصف المدخلات أو العناصر المحركة للإنتاج الناتجة عن التفاعل مع البيئة، والمؤثرة في المنتج النهائي، والتي تمثل التأثيرات المتبادلة بين النظم الفرعية الأخرى أو البيئة، ووصف للمنتج النهائي أو المخرجات. كما تتضمن النظرية تحديد عناصر النظام ومكوناته، ووصف للعمليات التي تتم خلال مراحل تحويل المدخلات إلى مخرجات وطبيعة العلاقات بين العناصر المحركة لهذه العمليات.

هذا إلى جانب أن أسلوب النظم يُعد أسلوب ونمط تفكير(طريقة منطقية لحل المشكلات) يتضمن إجراءات التحليل والتركيب والتقويم للنظام وتنفيذ النظام والتغذية الراجعة والمتابعة أي أنه يعني بتحديد إمكانات النظام من الموارد البشرية والمادية وتحديد المشكلات، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات المناسبة.

كما انها تساعد الإداريين على فهم سير المنظمة وتركز اهتمامهم على القوى الإجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والحضارية التي تحيط بالمنظمة وتؤثر على تفاعلها، وتزيل عن الإدارة الفهم التقليدي الذي كان ينظر الى الإدارة باعتبارها مبادئ ثابتة واجبة التطبيق في كل موقف وكل بيئة، وتوسع مداركه إلى أن كل شيء نسبي يتأثر بالبيئة والظروف.

ويمكن للباحث الاستفادة من هذه النظرية في دراسته الحالية انطلاقاً من أن المؤسسات الصحفية تمثل نظماً مفتوحة تتفاعل مع بيئتها وتوثر فيها وتتأثر بها، وأنها منظمات لا تكون نظاماً منفصلاً، وإنما هي جزء من نظام أكبر هو البيئة والمجتمع الذي تمارس فيه نشاطها، وبالتالي عندما تقوم بالتخطط، والتنظيم، والتنفيذ لأنشطتها، يجب أن تخطط، وتنظم لها داخل إطار من القوى التي تشكل وتكون البيئة التي تمارس فيها نشاطها، بمعني أنه يجب عند ممارستها لأنشطتها أن تأخذ في الاعتبار كل مكونات الوسط الذي تعمل مؤثرة ومتأثرة به، وعلى هذا يمكن القول أن أنشطة المؤسسات الصحفية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمناخ السائد في تلك البيئة، وبحجم وطبيعة المحددات أو القوى التي تفرضها عليها مكونات البيئة الخارجية المحيطة بتلك المؤسسات.

وبناء على ما تقدم بخصوص هذه النظرية يمكن القول أن المعالجة

الحقيقية لأي مشكلة تخص المؤسسات الصحفية كنظام ينبغي تناولها في إطار التأثير البيئي على المنظمات حتى يكون التحليل الخاص بهذه المشكلة متكامل.

وبالنظر إلى بيئة المؤسسات الصحفية الخارجية نجد أنها تموج بكثير من التغيرات التي أحدثتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ عكست تأثيراتها بكل صورها على بنية وأداء المؤسسات الصحفية القومية.

الدراسات السابقة:

بالبحث في التراث العلمي المتعلق بموضوع الدراسة التي نحن بصددها وجد الباحث القليل من الدراسات التي تقترب من موضوع الدراسة، نستعرضها على النحو التالي:

1- دراسة محرز غالي (٢٠١٧) حول «تأثير التحولات في ثقافة غرف الأخبار والبيئة التنظيمية الجديدة على اجندة البحث العلمي في حقل دراسات إدارة المؤسسات الصحفية واقتصادياتها»[٢] هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتوصيف وتحليل أهم القضايا والاشكاليات البحثية، ذات الصلة بحقل دراسات إدارة المؤسسات الصحفية واقتصادياتها، وتوصيف وتحليل أهم الاتجاهات البحثية العالمية المعاصرة، التي انشغلت بقضة تنظيم الصحف وأساليب إدارتها، وعلاقتها بطبيعة الاسواق السائدة والمسئولية الاجتماعية تجاه القراء وقضايا المجتمع. وتقع هذه الدراسة في اطار نمط الدراسات الوصفية التحليلية، واعتمدت في منهجيتها علي منهجي المسح الاعلامي، وأسلوب المقارنة المنهجية، واعتمد الباحث في جمع بيانات هذه الدراسة على أسلوبي التحليل الكمي والكيفي للدراسات والبحوث المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:أن الاساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المؤسسات الصحفية قد بدأت تأخذ توجها كونيا في المجتمعات المعاصرة المتقدمة بفضل إدارات المؤسسات الصحفية والقائمين علي شئونها وارتباطهم بالشركات المتعددة الجنسيات وأساليب عملها ، وبفضل العولمة وتداعياتها الأقتصادية والتكنولوجية، وارتباط المؤسسات الصحفية بحركة عولمة الأسواق وربطها بدول المركز في المجتمعات الغربية المتقدمة، كما انتهت نتائج الدراسات إلى أن ثمة نماذج إدارية وتنظيمية حديثة انتهت إليها الدراسات الأكاديمية الغربية، وإدارات المؤسسات الصحفية وخبراؤها ومخططوها بدأ تصديرها إلي المجتمعات المختلفة، باعتبارها النموذج الأمثل للتطور والمستقبل دون مراعاة أي قدر من الخصوصية لصناعة الصحافة والاعلام في هذه المجتمعات. وانتهت الدراسة أيضا إلى وجود اتفاق كبير بين الباحثين في أجندة القضايا المدروسة وأولويات اهتاممهم بها، حيث يتزايد اهتمام الباحثين في إطار المدارس الأكاديمية المختلفة بقضية مستقبل صناعة الصحافة والأزمات المرتبطة بها وتداعياتها على الواقع الصحفي، وكذلك دراسة أهمية تأثير الانترنت والتطورات التكنولوجية الراهنة عل اقتصاديات الصحافة وعلى هياكلها الادارية والتنظيمية، وعلى الاستراتيجيات الأدارية والاقتصادية البديلة التي تفرضها هذه التطورات على إدارات المؤسسات والمشروعات الصحفية، وتزايد الاهتمام بدراسة اقتصاديات الانترنت والصحف والمواقع الاكترونية، وكيفية تطوير نموذج سوقي تكاملي يسمح بالحفاظ عل صناعة الصحافة التقليدية، ويعظم استفادتها من البدائل والتطبيقات الاليكترونية المنافسة.

٢- دراسة محرز غالي (٢٠١٧) حول «رؤية الصحفيين والاعلاميين لتأثير النزعات الاحتكارية على مناخ التعددية والتنوع السائد في ممارسات وسائل الاعلام الخاصة وفي كفاءة السياسات المالية والادارية لهذه الوسائل وتطورها»[٣] هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد رؤية الصحفين والعاملين المصرين العاملين في الصحف والقنوات الخاصة، ومواقفهم واتجاهاتهم بشأن تزايد نزعات مالك هذه الوسائل نحو تطبيق سياسة الاندماج وتركيز الملكية وأثرها في مناخ التعددية والتنوع السائد في ممارسات وسائل الاعلام ، ورصد وتحليل وتفسير مؤشرات نمو ظاهرة الاحتكار وتركيز الملكية في سوق صناعة الاعلام المصري ؛ على مستوى أنماط الملكية ومصادر الايردات والتمويل ، ورؤية الصحفيين والاعلاميين لمؤشرات التحول وإعادة الهيكلة التي بدأت تشهدها هذه السنوات وتحليل مواقف الصحفيين والاعلاميين أفراد عينة الدراسة ورؤيتهم بشأن تأثر زيادة التوجه نحو الأخذ بسياسة الاندماج وتركيز الملكية، وتزايد النزعات الاحتكارية في أسواق صناعة الاعلام في مصر على مناخ التعددية والتنوع السائد في ممارسات هذه الوسائل وفي المجتمع ، وكذلك التعرف على رؤية الصحفيين والاعلاميين من أفراد عينة البحث لأهم مظاهر تضييق وتقييد مناخ التعددية والتنوع السائد ، تقع هذه الدراسة في إطار نمط الدراسات الاستكشافية، والوصفية التحليلية؛ استخدمت الدراسة منهج المسح الاعلامي، وأسلوب الدراسات الارتباطية، واعتمدت الدراسة على صحيفة الاستقصاء كأداة رئيسية في جمع بياناتها ومعلوماتها. وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: أن سوق صناعة الصحافة والاعلام في مصر تشهد مجموعة من التحولات الجذرية في أنماط ملكية وسائل الاعلام وفي أساليب تنظيمها وإدارتها وفي سياساتها المالية والادارية، وأن النسبة الغالبة من الصحفيين والاعلاميين تدرك وبدرجة كبيرة وجود نزعات إحتكارية لدى بعض ملاك الصحف والقنوات الفضائية الخاصة من رجال

الاعمال، ساهمت بشكل كبر في زيادة التحولات التي شهدتها سوق صناعة الاعلام في مصر، وأن ثمة اتفاق بين الصحفيين والاعلاميين في رؤيتهما نحو توجه سوق الاعلام المصري إلى سياسة الاندماج وتركيز الملكية في أيدي عدد قليل من رجال الاعمال والمستثمرين قد أدى إلى تراجع هامش التعددية والتنوع في الممارسة الاعلامية.

٣- دراسة نوران عبد الرحمن (٢٠١٧) حول «تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير على سياسات الإعلان الصحفى فى الشركات متعددة الجنسيات العاملة فى مصر»[٤]. هدفت الدراسة إلى توضيح كيف تعاملت الشركات الأجنبية مع ثورة ٢٥ يناير، بالإضافة إلى رصد طرق وأساليب استغلال المعلنين للثورة لتحقيق أهدافهم التسويقية. وتوصلت الباحثة من خلال دراستها، إلى استخدام المعلنين لأيقونات وشعارات الثورة لتحقيق أهدافهم التسويقية، ورصدت الباحثة ارتفاع نسبة استخدام العلم المصرى من قبل الشركات الأجنبية العاملة بمصر وذلك لكسب تعاطف الجمهور.

٤- دراسة سميه أحمد على الألفي(٢٠١٦) حول"اتجاهات الصحافة المصرية نحو السلطة الحاكمة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة تطبيقيه علي عينة من الصحف المصرية»[5]. استهدفت الدراسة رصد وتحليل معالجة الصحافة المصرية (القومية والحزبية والخاصة) نحو السلطة الحاكمة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، من حيث رصد وتحديد طبيعة وأساليب معالجة الصحافة المصرية للقضايا والأحداث المرتبطة بالسلطة الحاكمة في الفترة من ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وحتى ٣ يوليو ٢٠١٣ للوقوف علي مواقفها من الأحداث والقضايا محل الدراسة، اعتمدت الدراسة على نظرية تحليل الأطر الخبرية، وتنتمي هذه الدراسة إلي نوعية البحوث الوصفية؛ وذلك بالاعتماد علي منهج المسح وأسلوب المقارنة المنهجية، باستخدام أدوات تحليل الخطاب (مسارات البرهنة ، القوي الفاعلة ، الأطر المرجعية) وكذلك تحليل المضمون علي عينة من الصحف المصرية والتي تمثلت في صحف الأهرام والوطن والوفد والحرية والعدالة في الفترة من ٢٠١٢/٦/٣٠ وحتى ٢٠١٣/٧/٣ ، وتم الاعتماد علي طريقة الأسبوع الصناعي في سحب الأعداد محل الدراسة ، وتحددت عينة المواد الخاضعة للدراسة في كافة المواد الصحفية الإخبارية والاستقصائية ومواد الرأي التي تناولت السلطة الحاكمة في مصر، فبلغ إجمالي حجم الأعداد التي خضعت للتحليل (١٨٨) عددًا بواقع (٤٧) عددًا من كل صحيفة، وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي: أظهرت الدراسة تباينًا بين الصحف المصرية في نظرتها للسلطة الحاكمة، حيث تميزت صحيفة الوطن من حيث الاهتمام بالموضوعات التي تتعلق بالسلطة الحاكمة، تليها صحيفة الوفد في المرتبة الثانية ، ثم في المرتبة الثالثة تأتي صحيفة الأهرام، بينما جاءت صحيفة الحرية والعدالة في المرتبة الرابعة والأخيرة، كما أشارت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة ارتباطيه قوية بين القضايا المطروحة المتعلقة بالسلطة الحاكمة وأطر المعالجة الصحفية لها وأوضحت نتائج الدراسة تقدم المظاهرات والمليونيات والاعتصامات والاحتجاجات علي بقية القضايا الأخري المرتبطة بالسلطة الحاكمة في مصر، وقد اختلفت صحف الدراسة الأربعة في التغطية وفي مناقشة دلالات تلك المظاهرات ومعطياتها علي المشهد السياسي بصفة عامة ونظام حكم مرسي علي وجه الخصوص، وانعكست اتجاهات كل صحيفة نحو القضايا المرتبطة بالسلطة الحاكمة في مصر علي أسلوب تناولها وآليات تأطيرها وذلك من خلال استخدام الاستمالات والكلمات الدلالية والتكرار والاستعارات والانتقاء والإبراز لجوانب معينة لتشكيل معني ضمني معين بما يتسق في النهاية مع الأيديولوجية والسياسة التحريرية للصحيفة، وأظهرت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا بين صحف الدراسة فيما يتعلق بآليات تأطير السلطة الحاكمة

٥- دراسة آية الله بسيوني (٢٠١٥) حول «قضية التحول والثبات في الخطاب الإعلامي وعلاقة ذلك بمصداقية الوسائل الإعلامية بعد أحداث ثورة يناير ٢٠١١»[٦]. هدفت الدراسة إلى رصد اتجاهات القراء نحو الثبات والتحول وعلاقة هذه الظاهرة بمدى ثقة القارئ في المؤسسة الصحفية، وأجرت الباحثة دراسة على الصحف الممثلة لمختلف السياسات الفكرية والانتماءات الأيديولوجية المختلفة لمدة ٦ أشهر بشكل يومي، ثلاثة أشهر قبل الثورة وثلاثة أشهر بعد الثورة، وذلك بتحليل الخطاب لصحف «الأهرام» و«الوفد» و«المصري اليوم»، وأجرت الباحثة أيضا استطلاع للرأى على٤٥٠ مفردة من قراء الصحف بصفة عامة لتمثل الفئات العمرية المختلفة من القراء ذوي الانتماءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المختلفة، وأظهرت نتائج الدراسة التحليلية للصحف الثلاث تجاه القضايا محل الدراسة،أن اتجاه الأهرام قبل ثورة ٢٥ يناير، إيجابى «مؤيد» تجاه القضايا بشكل عام التي يتم معالجتها مع بعض النقد لسلبيات الحكومة والحزب الحاكم في إطار النقد المسموح به، أما بعد ثورة ٢٥ يناير، اتجاه سلبى «المعارض» للنظام البائد وأعوانه، وانتفاء وجود الديمقراطية وانتشار الفساد وتزوير الانتخابات. أما موقف «صحيفة المصرى اليوم» قبل ثورة ٢٥ يناير فكان بين المحايدة والمعارضة، «حيث اتخذت موقف حيادى تجاه قضايا الديمقراطية والحريات العامة والدعم والعدالة الاجتماعية، كما اتخذت الموقف المعارض تجاه قضايا الفساد التي يرتكبها كبار المسؤولين المنتمين للحزب الحاكم، وكذلك اتخذت الموقف المعارض

عند تناول قضية الانتخابات السياسية والتعديلات الدستورية ورصدت تجاوزات وممارسات الحزب الوطنى للاستبداد بالانتخابات البرلمانية والسيطرة على مجلس الشعب ٢٠١٠ منفردا ،وبعد ثورة ٢٥ يناير، فلم يختلف كثيراً». واتخذت الوفد، وفقًا للدراسة، قبل ثورة ٢٥ يناير «اتجاها معارضا لتزوير الانتخابات السياسية وممارسات الحزب البائد وانتفاء الديمقراطية ومحايدا تجاه قضايا الفساد والدعم والعدالة الاجتماعية، أما بعد ثورة ٢٥ يناير، فقد تحول الاتجاه المحايد لقضايا الديمقراطية والفساد والدعم والعدالة الاجتماعية إلى اتجاه معارض، أما اتجاهها المعارض نحو الانتخابات السياسية والتجاوزات والانتهاكات التي ارتكبها الحزب الوطنى وهو نفس الاتجاه الذي انتهجته الصحيفه قبل الثورة يفسره أنها الذراع الإعلامية لحزب الوفد المعارض للسياسة التي ينتهجها الحزب البائد».وأوضحت نتائج الرسالة التحليلية أيضًا أن «المصرى اليوم» أكثر الصحف التي تمتعت بالثبات الكلى بعد الثورة، أما «الأهرام» فحدث تحول كلى في سياستها التحريرية، والوفد اتسمت بالثبات الجزئى.

٦- دراسة محمود إسماعيل، ٢٠١٥م، بعنوان «إخراج الصفحة الأولى للصحف المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١»[٧]. وتضمنت الدراسة رصداً للصفحات الأولى في ست صحف يومية تنوعت ما بين القومية والمستقلة والحزبية. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاعلامي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن الشكل الإخراجي للصفحة الأولى فى الصحف المصرية بمختلف أنواعها تأثر بالثورة الشعبية فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وأكدت الدراسة على اختلاف الشكل الإخراجي للصفحة الأولى بصحف الدراسة بعد ثورة ٢٥ يناير، وأن السياسة التحريرية لم تتغير كثيرًا بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب اختلاف شكل الصفحة الأولي، هي ثورة ٢٥ يناير وما صاحبها من تغير في السياسة التحريرية والإخراجية باختلاف رؤساء التحرير والإدارة. كما أكدت الدراسة تدخل رئيس التحرير في إخراج الصفحة الأولي، و أن رئيس التحرير فى الصحف هو المسئول الأول عن رسم هذه السياسة ويتحمل أي خطأ يقوم به أي محرر يعمل بالجريدة.

٧- دراسة ملوح السليحات(٢٠١٤) بعنوان « انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط» [٨]. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، وقدمت الدراسة إطارا مفاهيميا عن الثورات والوعي السياسي، ومكونات الوعي السياسي، وانعكاسات الثورات العربية على الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الأردنية. ودراسة ميدانية طبقت على عينة الدراسة من طلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط. واستخدمت الدراسة الاستبيان المكون من (٤٠) فقرة تمثل مؤشرات للوعي السياسي.

وأكدت نتائج الدراسة أن انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، قد جاءت بشكل عام مرتفعة، ولم يكن لمتغيري الجنس والكلية أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥)، في حين كان لمتغير نوع الجامعة أثر ذو دلالة إحصائية وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية.

٨- دراسة خالد زكي أبو الخير(٢٠١٣)عن «دور الصحافة المصرية فى التمهيد لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١»[٩]. سعت هذه الدراسة للتعرف علي دور الصحافة المصرية بمختلف أنماطها و اتجاهاتها في التمهيد لثورة ٢٥ يناير من خلال دراسة تحليلية لخطاب عينة من الصحف المصرية ممثلة في الأهرام - روزا اليوسف - المصري اليوم - الدستور - الوفد - العربي خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٥ حتى نهاية عام ٢٠١٠، بهدف تحديد أبرز الآليات والتكنيكات التي استخدمتها صحف الدراسة في التمهيد لثورة ٢٥ يناير، وأسفرت الدراسة عن العديد من النتائج لعل من أهمها: أن الصحف الخاصة والحزبية، نجحت في التمهيد لقيام ثورة ٢٥، عبر عدة آليات؛ من بينها كشفها لفساد نظام مبارك ورجاله في إطار الحملات الصحفية المستمرة التي شنتها تلك الصحف، إلى جانب انتقادها لسياسات النظام وكشفها لممارسات التزوير المستمر في الانتخابات على مدار فترة مبارك. وأشارت الدراسة إلى أن الصحافة كشفت انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة تلك التي تتعلق بتعذيب ضباط الشرطة للمواطنين في السجون وسحلهم، فضلاً عن مساندتها للحركات الاحتجاجية عبر تسويقها لمبادئ هذه الحركات، خاصة تلك التي كانت تناهض استبداد نظام مبارك بالحكم، ما ساهم بحسب نتائج الدراسة في بروز تلك الحركات في الشارع المصري ومناهضتها لنظام مبارك بقوة. وأشارت إلى أن الصحف الخاصة والحزبية، حذرت في وقت مبكر من أن تتحول الاحتجاجات في الشارع المصري إلى ثورة غضب في وجه مبارك ونظامه، مؤكدة أن هذه الصحف قد تمكنت من كسر التابوهات السياسية، باقترابها من الملفات الشائكة والمسكوت عنها مثل التوريث وانتقادها لتعاظم نفوذ جمال مبارك في الحكم، وأكدت الدراسة أن الصحافة القومية لعبت دورًا في التمهيد لثورة ٢٥ يناير أيضًا، لكن بشكل عكسي من خلال تزييفها لواقع المواطن المصري وكافة مشكلاته، فكانت هذه الصحف في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعانيها الشارع المصري، تؤكد على أن الوضع على ما يرام وتشيد بأداء الحكومة وتحركاتها في إشباع احتياجات المواطنين بصورة تناقض الواقع، ما ساهم بحسب نتائج الدراسة في تعميق أزمة

الثقة بين المواطن المصري ونظام مبارك.

٩- دراسة محمود رمضان، ٢٠١٣ بعنوان: «مصداقية الخطاب الاعلامي في وسائل الاعلام الخاصة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير»[٠١]. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مصداقية الخطاب الإعلامي في وسائل الاعلام الخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير من خلال تقييم طلبة الإعلام في الجامعات المصرية، لأداء الإعلام الخاص في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، ومدى المصداقية التي يتمتع بها، وذلك في رصد للفترة من ١١ فبراير ٢٠١١ حتى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢، وهو تاريخ اقرار الدستور في مصر. واستخدم الباحث منهج المسح، وتم تطبيق البحث على عينة عشوائية بلغت ٤٠٠ مبحوثاً من الشباب من طلبة كليات وأقسام الإعلام، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود علاقة ارتباطية بين التعرض لوسائل الإعلام الخاصة ومدى تمتع هذه الوسائل بالمصداقية، كما أظهرت الدراسة أن الجمهور يعتمد وبدرجة كبيرة على الصحف الخاصة في الحصول على المعلومات والأخبار المختلفة، كما أشارت إلى أن الإعلام الخاص أصبح بديلاً للإعلام الحكومي من حيث الاعتماد عليه في الحصول على المعلومات.

١٠- دراسة أحمد فاروق، ٢٠١٢م، بعنوان: «اعتماد الجمهور المصرى على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١» [١١]. هدفت الدراسة إلى التعرف على كثافة استخدام الجمهور لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة أثناء أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة فى اعتماد الجمهور على هذه الوسائل وطبيعة التفاعل معها والتعرف على مدى تحقق التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية المرتبطة بالاعتماد على الوسائل أثناء الثورة. وأجريت الدراسة على عينة من ٣٠٠ مبحوث من مستخدمي الانترنت خلال شهري نيسان وأيار ٢٠١١م. واثبتت الدراسة أن العديد من التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية قد تحققت نتيجة اعتماد أفراد العينة على وسائل الإعلام أثناء الثورة، وبينت أهم نتائج الدراسة أن أكثر العوامل التي دفعت الجمهور لمتابعة وسيلة معينة أثناء الثورة هي سرعة الوسيلة في نقل وتغطية الحدث، وجاءت القنوات الإخبارية العربية كالجزيرة والعربية في مقدمة الوسائل التي تعرض لها أفراد العينة أثناء الثورة، تليها الصحف المصرية الخاصة مثل المصري اليوم واليوم السابع والشروق سواء نسخها المطبوعة أو مواقعها الالكترونية وفي الترتيب الثالث جاءت القنوات الإخبارية الأجنبية الناطقة بالعربية مثل بي بي سي العربية والحرة، تليها مواقع الإنترنت الإخبارية مثل مصراوي ثم القنوات المصرية الخاصة مثل الحياة ودريم وأون تى في. وحلت قنوات التليفزيون المصري الرسمي في الترتيب السادس يليها الجرائد الحزبية المصرية ثم القنوات الإخبارية الأجنبية الناطقة بلغات أجنبية مثل BBC , CNN. وجاءت الصحف القومية المصرية في الترتيب الأخير. وفيما يتعلق بالإنترنت جاءت مواقع التواصل الاجتماعي مثل face book ,twitter في مقدمة المواقع التي تم الاعتماد عليها لمتابعة أحداث الثورة يليها موقع you tube ثم المنتديات والمدونات.

١١- دراسة رمضان قرني، ٢٠١١م، بعنوان: «ثورة ٢٥ يناير في الإعلام الدولي»[٢١]. هدفت الدراسة إلى معرفة التناول الإعلامي الدولي لثورة الخامس والعشرين من يناير، كما تناولت الاقتراب السياسي والقانوني في التعامل مع بعض القضايا مثل التعديلات الدستورية على سبيل المثال. وتغطي الدراسة الفترة من الخامس والعشرين ١٣ ثورة ٢٥ يناير في الإعلام الدولي من يناير٢٠١١، وهو تاريخ اندلاع الثورة، حتى الثاني عشر من إبريل، واعتمدت بشكل رئيسي على منهج تحليل المضمون. وكشفت الدراسة أن ثورة الخامس والعشرين من يناير كان هناك اهتمام إعلامي كبير، وتقدير عالمي، يبدو غير طبيعي في تعامل الإعلام الدولي مع ثورات العالم النامي، هذا التقدير والإعجاب امتد ليشمل العديد من عناصر ومكونات المجتمع المصري بكل شرائحه، إلى الدرجة التي دفعت تحليلات وتقارير إعلامية إلى القول إن الصورة الجديدة لمصر بدأت تجذب السائحين الأوروبيين، الذين يرغبون في العودة إلى مصر، فيما يعرف بـ «سياحة الثورة»، كما توقفت العديد من التحليلات عند دروس عدة استخلصتها من الثورة المصرية خاصة ما يتعلق بدور المرأة، واختفاء القيم السلبية من المجتمع المصري.

١٢- دراسة آن ألكسندر، ٢٠١٣م، بعنوان: «دور الإعلام الاجتماعي في التحركات السياسية التي تلت الثورة المصرية»[٣١]. هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام مواقع الإعلام الاجتماعي في الحركات السياسية والاحتجاجات العُمالية. ورصدت الدراسة توظيف موقع «فيسبوك» كصفحة على الإنترنت تنشر لقاءات مع المشاركين في إضرابات عدد من مصانع تكرير السكر العام الماضي، بجانب نشر ومناقشة تقارير وسائل الإعلام الأخرى التي تناولت الحدث. وأظهرت النتائج أن الموقع كان أداة للتواصل مع إدارات المصانع بشفافية؛ إذ نُشرت من خلاله نتائج الاجتماعات والاتفاقات التي يتم التوصل لها أولاً بأول، ورأت الدراسة اختلاف الطرق التي اسُتخدمت بها مواقع الإعلام الاجتماعي وعلى رأسها «فيسبوك»، خلال الإضرابات العُمالية في مصر في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م. وبينت الدراسة استخدام موقع «فيسبوك» كأحد صور العلاقات العامة وكوسيلة للحصول على الدعم خلال إضرابات الأطباء؛ إذ كان أداة للضغط على الجهات الحكومية لزيادة الإنفاق على القطاع الصحي،

وبهدف الحصول على دعم المواطنين، إلى جانب كونه وسيلة لمتابعة وقائع الإضراب في المحافظات المختلفة.

التعليق على الدراسات السابقة:

أولاً: من حيث عملية الاتصال يلاحظ من خلال استعراض تلك الدراسات أنها ركزت على ثلاثة عناصر من عناصر عملية الاتصال، هي: الرسالة، وذلك من خلال دراسة مدى تأثير المضمون على الجمهور، والمستقبل من خلال استخدامها اسلوب العينة على الجمهور الذي يتعرض لوسائل الاعلام، ورد الفعل من خلال قياس مدى تأثير الرسائل على سلوك الجماهير تجاه الموضوعات التي تناولتها، وأهملت عنصري القائم بالاتصال (المصدر) والوسيلة. وركزت موضوعات معظم الدراسات على قياس تأثير وسائل الإعلام في المشاركة السياسية للأفراد، ودراسة دور وسائل الإعلام في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور.

ثانياً: من حيث المنهج يلاحظ أن معظم الدراسات سواء العربية أو الاجنبية استخدمت منهج المسح الاعلامي، وبعضها استخدم المنهج المقارن. إلا أنه يلاحظ أن تلك الدراسات باستثناء دراسة واحدة لم توضح الأسلوب الذي تم استخدامه من أساليب منهج المسح الذي يشتمل على العديد من الأساليب، هذا إلي جانب لم تستخدم أي دراسة المنهج التجريبي.

ثالثاً: بالنسبة للأدوات التي استخدمتها تلك الدراسات فيلاحظ أنها قد ركزت علي الدراسات الميدانية باستخدام أداة الاستبيان. وبعض الدراسات استخدمت تحليل المضمون.

رابعاً: بالنسبة للعينة فيلاحظ أن معظم الدراسات اعتمدت على أسلوب العينة في الحصول على المعلومات.

خامساً: يلاحظ من نتائج تلك الدراسات أنها أشارت إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في احداث الحراك السياسي في المجتمعات، ودفع هذه المجتمعات إلى تبني الفكر الديموقراطي، والخروج من نظم الحكم الشمولي والدكتاتوري، حيث أشارت نتائج بعض الدراسات أن وسائل الإعلام تقوم بدور كبير في تشكيل الوعي السياسي، وارتفاع حجم المشاركة السياسية في مجالاتها المتنوعة، وخلق المعرفة السياسية.

والملاحظ أيضا من تلك الدراسات، أنها ركزت معظم اهتمامها بقياس التأثير المعرفي لوسائل الإعلام على الجمهور المدروس من خلال استخدامها للمعلومات السياسية التي تقدمها الوسيلة الإعلامية، وأثر ذلك على الجانب السلوكي للجمهور الذي يتعرض لوسائل الاعلام. وخاصة الدراسات الاجنبية.

أوجه الاستفادة والاختلاف من الدراسات السابقة:

يمكن أن النظر إلى أوجه الاستفادة من زاويتين، الأولى: أن هذه الدراسات أوحت للباحث بفكرة الدراسة، فمن خلال مطالعة الباحث لها لاحظ اهتمام هذه الدراسات فقط بتأثيرات الصحيفة كرسالة، ولم تهتم بالصحيفة كوسيلة ينتابها الوهن أحيانا، والقوة أحيانا أخرى، وتحتاج الى البحث والدراسة. وعلى هذا جاءت هذه الدراسة التي تركز على دراسة الصحيفة كوسيلة لتقويم اوضاعها والوقوف على تاثيرات البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل في اطارها

أما الزأوية الثانية فلقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بلورة الفكرة التي يدور حولها موضوع البحث، واهميته، وأهدافه، وتحديد تساؤلاتها، وبناء فروضها على أساس علمي، كما استفاد منها في بناء أداة بحثه المستخدمة (الاستبيان).

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية Descriptive Study التي تقدم معلومات عن مواقف أو سلوكيات أو اتجاهات وغيره من خصائص مجموعة معينة مرتبطة بظاهرة من الظواهر المجتمعية محل الدراسة، وما سبق يساعد في تفسير العلاقات التي ترتبط المتغيرات المكونة للظاهرة،[41] وأن هذه الدراسات تعتمد أيضاً علي المراقبة أو الملاحظة لمكونات ظاهرة ما[51]، وبالتطبيق علي الدراسة الحالية فان الباحث يسعى الي الحصول على معلومات عن مواقف أو سلوكيات أو اتجاهات الصحفيين عن ظاهرة انعكاس أو تأثير ثورة 25 يناير لعام 2011 على الأداء الصحفي في المؤسسات الصحفية القومية.

2- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة علي منهج المسح الإعلامي Survey الذي يعد جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات وأوصاف للظاهرة الإعلامية[61]، وبالتالي يساعد هذا المنهج بالدراسة الحالية في التعرف علي آراء واتجاهات الصحفيين في المؤسسات الصحفية القومية عن انعكاسات ثورة 25 يناير 2011 على الأداء الصحفي في تلك المؤسسات.

3- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في كافة العاملين في المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة، لكن لصعوبة إجراء الاستبيان مع كافة

العاملين في المؤسسات الصحفية المصرية، عمد الباحث لإجراء مقابلة مع عينة بلغت (220) مفردة مقسمة بالتساوي ما بين الذكور والإناث من العاملين المصريين في المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة. والجدولين التاليين(1،2) يوضحان سمات وخصائص عينة الدراسة من حيث البيانات الأساسية والوظيفية التي يشغلونها في تلك المؤسسات:

أولا: سمات وخصائص عينة الدراسة من حيث البيانات الأساسية لهم:

جدول رقم (١) : يوضح سمات وخصائص عينة الدراسة الميدانية الأساسية

التكرارات والنسب المئوية / خصائص وسمات العينة الأساسية		ك	%
النوع	ذكر	110	50
	أنثي	110	50
الفئات العمرية	من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة	30	13.7
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	105	47.7
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	65	29.5
	من 50 سنة إلى أقل من 60 سنة	20	9.1
المؤهل التعليمي	شهادة بكالوريوس إعلام	59	26.8
	شهادة ليسانس آداب قسم إعلام	66	30
	متنوعة (بكالوريوس/ ليسانس)	95	43.2
الحالة الاجتماعية	أعزب	60	27.3
	متزوج	85	38.6
	مطلق	45	20.5
	أرمل	30	13.6

تكشف بيانات الجدول السابق عن البيانات الأساسية لعينة الدراسة الميدانية من الصحفيين كما يلي: النوع: تساوى مشاركة عينة الدراسة الميدانية من الصحفيين الذكور والإناث بنسبة ٥٠٪ لكل منهما.

الفئة العمرية: يلاحظ ارتفاع مشاركة فئة عينة الدراسة الميدانية التي يقع عمرها ما بين ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة وذلك بنسبة ٤٧,٧٪، تلاه الفئة العمرية ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة وذلك بنسبة ٢٩,٥٪، ثم الفئة العمرية ما بين ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة وذلك بنسبة ١٣,٧٪، وأخيراً الفئة العمرية ما بين ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ٩,١٪.

وتعليقاً على النتيجة السابقة، تبين أن أقرب مشاركات عينة الدراسة صدرت عن فئة الشباب في المقدمة، والتي تمثلها الفئتين العمريتين (من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة)، و(من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة).

المستوى التعليمي: يلاحظ ارتفاع أعداد الصحفيين الحاصلين على شهادات متنوعة سواء بكالوريوس أو ليسانس من كليات متنوعة ما عدا الإعلام وذلك بنسبة ٤٣,٢٪، تلاه مشاركة نسبة ٣٠٪ من عينة الدراسة الحاصلين على مؤهل تعليمي ليسانس آداب قسم إعلام، وأخيراً مشاركة نسبة ٢٦,٨٪ من عينة الدراسة الحاصلين على مؤهل تعليمي بكالوريوس إعلام، وتعليقاً على النتيجة السابقة.

ويلاحظ الباحث أن ما يقرب من نصف العاملين في مهنة الصحافة ليسوا من خريجي كلية إعلام أو أقسامها من كلية الآداب، وهو الأمر الذي لابد من إعادة النظر فيه، حيث لابد من مراعاة المؤسسات الإعلامية بصورة عامة والصحفية بصورة خاصة توظيف خريجي كليات الإعلام في المقدمة، حيث توافر الخلفية النظرية التي تؤهل للعمل الإعلامي إلى جانب التدريب المسبق في الكلية، وهي المقومات التي يمكن صقلها من خلال الدورات المكثفة من قبل هذه المؤسسات عند الالتحاق للعمل بها.

الحالة الاجتماعية: يلاحظ ارتفاع مشاركة الصحفيين المتزوجين في الدراسة الميدانية بنسبة ٣٨,٦٪، تلاه مشاركة الصحفيين العزاب بنسبة ٢٧,٣٪، ثم في المرتبة الثالثة جاء الصحفيين المطلقين بنسبة ٢٠,٥٪، وأخيراً مشاركة الصحفيين الأرامل بنسبة ١٣,٦٪.

ثانيا: سمات وخصائص عينة الدراسة من حيث البيانات الوظيفية التي يشغلونها في المؤسسة الصحفية:

جدول رقم (٢) : يوضح سمات وخصائص عينة الدراسة الوظيفية

التكرارات والنسب المئوية / خصائص وسمات العينة الوظيفية		ك	%
سنوات الخبرة	أقل من سنة	4	1.8
	أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	80	36.3
	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	89	40.5
	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	23	10.5
	من 15 سنة وأقل من 20 سنة	22	10
	أكثر من 20 سنة	2	0.9
الوظيفة داخل المؤسسة الصحفية	عضو مجلس إدارة	3	1.4
	رئيس إدارة	4	1.8
	سكرتير تحرير	46	20.9
	نائب رئيس تحرير	6	2.7
	محرر في النسخة الإلكترونية على الإنترنت	51	23.2
	محرر في الجريدة الورقية	70	31.8
	رئيس قسم	30	13.6
	مندوب	10	4.6

يكشف الجدول السابق عن بيانات عينة الدراسة الميدانية الوظيفية للصحفيين وذلك على النحو التالي:

سنوات الخبرة: يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة عينة الدراسة من الصحفيين ذوي الخبرة من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات وذلك بنسبة ٤٠,٥٪، تلاه مشاركة عينة الدراسة من ذوي الخبرة أكثر من سنة وأقل من ٥ سنوات بنسبة ٣٦,٤٪، تلاه مشاركة عينة الدراسة من الصحفيين ذوي الخبرة من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة وذلك بنسبة ١٠,٥٪، ثم مشاركة الصحفيين ذوي الخبرة من ١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة وذلك بنسبة ١٠٪، ثم الصحفيين ذوي الخبرة أقل من سنة وذلك بنسبة ١,٨٪، وأخيراً الصحفيين من ذوي الخبرة أكثر من ٢٠ سنة وذلك بنسبة ٠,٩٪.

وتتفق هذه النتيجة مع ما سبق الإشارة له بأن الفئة الغالبة على المشاركة في الدراسة الميدانية من الشباب، الذي تبدأ أعمارهم من سن ٢٠ عاماً إلى أقل من ٤٠ عاماً، وهي الفئة التي تتراوح خبراتها ما بين سنة إلى ١٠ سنوات.

الوظيفة: يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة عينة الدراسة من المحررين في الجريدة الورقية وذلك بنسبة ٣١,٨٪، تلاه مشاركة عينة الدراسة من المحررين في النسخة الإلكترونية على الإنترنت بنسبة ٢٣,٢٪، تلاه مشاركة عينة الدراسة من الصحفيين العاملين في منصب سكرتير تحرير وذلك بنسبة ٢٠,٩٪، ثم مشاركة الصحفيين العاملين رئيس قسم بالصحيفة وذلك بنسبة ١٣,٦٪، ثم الصحفيين العاملين مندوبين وذلك بنسبة ٤,٦٪، ثم الصحفيين العاملين نائب رئيس تحرير بنسبة ٢,٧٪، ثم الصحفيين رئيس الإدارة بنسبة ١,٨٪، وأخيراً الصحفيين عضو مجلس إدارة بنسبة ١,٤٪.

ويلاحظ من النتيجة السابقة، ارتفاع إقبال العاملين في الوظائف التنفيذية الدنيا بالمؤسسة الصحفية القومية في المشاركة بالدراسة الميدانية في مقابل العاملين في الوظائف الإدارية العليا بالمؤسسات الصحفية القومية.

٤-أدوات جمع البيانات:

استخدم الباحث أداة الاستبيان لجمع البيانات، وأعدّ الباحث استمارة تحتوي على مجموعة المحاور تحاول الاجابة على تسؤلات الدراسة، واختبار فروضها.

٥- إجراءات الصدق Validity:

اختبر الباحث مدى صلاحية الأداة أو الأسلوب لقياس ما يراد قياسه، أو بمعني آخر هو صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة، وبالتالي ارتفاع مستوي الثقة فيما يتوصل له من نتائج(عبدالحميد،2009)[71]، وهنا قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين فى الإعلام والإدارة ومناهج البحث للاستفادة من ملاحظاتهم بشأن الاستمارة، قبل القيام بتوزيعها على المبحوثين.

6- المعالجة الاحصائية للبيانات:

تم الاستعانة ببرنامج «الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف باسم SPSS لإدخال بيانات الدراسة الميدانية واللجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية لاستخراج النتائج وتفسيرها.

النتائج العامة للدراسة

فيما يلي عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

تسعى الدراسة الحالية للتعرف على تأثيرات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الممارسات الإدارية بالمؤسسات الصحفية القومية وانعكاس ذلك بصورة عامة على الأداء الصحفي، وذلك بالتطبيق على عينة ٢٢٠ من الصحفيين العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية، وفي الصفحات التالية نتائج العرض الجدولي لصحيفة الاستبيان التي من خلالها عرض للنتائج العامة التي أسفرت عنها الدراسة من خلال إجابات عينة الدراسة على أسئلة صحيفة الاستبيان التي قد تم تقسيمها الى مجموعة من المحاور على النحو التالي:

المحور الأول: ملامح بيئة العمل الإعلامية داخل المؤسسات الصحفية القومية:

تقييم عينة الدراسة لملامح بيئة الاتصال الإعلامي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

جدول رقم (3) : يوضح تقييم عينة الدراسة لملامح بيئة الاتصال الإعلامي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١

الرؤى	أوافق		لا أوافق		إلى حد ما	
	ك	%	ك	%	ك	%
يلاحظ تقدم التغطية الإعلامية العشوائية للأحداث على التغطية المحايدة	31	14.1	105	47.7	84	38.2
غياب الممارسة المهنية في الأداء الإعلامي نتج عنه تجاهل للجودة والضمير المهني.	152	69.1	39	17.7	29	13.2
تتجاهل الصحف الحكومية مصالح الجماهير الثائرة مقابل الطنطنة للجهات الحاكمة التي استبدلتها بمبارك.	14	6.4	127	57.7	79	35.9
هناك سعي دؤوب من الصحف القومية لتطوير نفسها بعد الثورة والانفتاح على جميع أطياف المجتمع.	153	69.5	19	8.7	48	21.8
تحرص سياسة تحرير الصحف القومية الدفاع عن المواقف الرسمية وغض الطرف عن مصالح المجتمع	86	39.1	98	44.5	36	16.4
هناك حكم سلبي مسبق على الصحف القومية بسبب الترويج لصورة نمطية عنها في وسائل الإعلام الأخرى	146	66.4	34	15.4	40	18.2
هناك درجة عالية من الولاء توليها الصحف القومية للممولين والمعلنين	70	31.8	112	50.9	38	17.3
هناك تطور وتغيير ملحوظ في أداء الصحف القومية شكلاً ومضموناً	156	70.9	6	2.7	58	26.4

تكشف بيانات الجدول السابق عن أن تقييم ملامح بيئة الاتصال الإعلامي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ انحصر وفقاً لآراء الصحفيين عينة الدراسة في اتجاهين أساسين تمثلا أولاً في التأكيد على حدوث جوانب إيجابية وثانياً رفض حدوث سلبيات في التغطية بعد الثورة، وبالتالي يمكن القول حدوث تغير إيجابي بصورة عامة نحو ملامح البيئة الاتصالية بعد الثورة، وكانت إجابات عينة الدراسة كما يلي:

- حدوث تغيير وتطور ملحوظ في أداء الصحف القومية شكلاً ومضموناً: وافق نسبة ٧٠,٩٪ من عينة الدراسة على حدوث هذا التطور، في حين اعترض نسبة ٢,٧٪ على هذا الأمر، وجاء نسبة ٢٦,٤٪ من العينة محايدة تجاه حدوث هذا التغيير.

- السعي الدؤوب من الصحف القومية لتطوير نفسها بعد الثورة والانفتاح على جميع أطياف المجتمع: وافق نسبة ٦٩,٥٪ من عينة الدراسة على حدوث هذا السعي نحو التغيير، في حين اعترض نسبة ٨,٧٪ على هذا الأمر، وجاء نسبة ٢١,٨٪ من العينة محايدة تجاه حدوث هذا التغيير.

- تقديم التغطية الإعلامية العشوائية للأحداث على التغطية المحايدة: رفض نسبة ٤٧,٧٪ من عينة الدراسة حدوث تقديم للتغطية الإعلامية العشوائية للأحداث على التغطية المحايدة، في حين وافق إلى حد ما نسبة ٣٨,٢٪ على حدوث هذا الأمر، وجاء نسبة ١٤,١٪ من العينة موافقة تجاه حدوث هذا الأمر.

- تجاهل الصحف الحكومية مصالح الجماهير الثائرة مقابل الطنطنة للجهات الحاكمة التي استبدلتها بمبارك: رفض نسبة ٥٧,٧٪ من عينة الدراسة حدوث هذا التجاهل لمصالح الشعب لصالح أنصار مبارك، في حين وافق إلى حد ما نسبة ٣٥,٩٪ على حدوث هذا الأمر في بعض الأحيان، وجاء نسبة ٦,٤٪ من العينة موافقة تماماً على حدوث هذا الأمر لكن نسبتهم قليلة جداً.

- هناك درجة عالية من الولاء توليها الصحف القومية للممولين والمعلنين: رفض نسبة ٥٠,٩٪ من عينة الدراسة حدوث هذا الولاء للممولين والمعلنين، في حين وافق بصورة تامة على حدوث هذا الأمر نسبة ٣١,٨٪، وجاء نسبة ١٧,٣٪ من العينة موافقة إلى حد ما على حدوث هذا الأمر لكن نسبتهم قليلة جداً، ويلاحظ مما سبق وجود تذبذب نحو حسم الموقف في هذه الجزئية.

- تحرص سياسة تحرير الصحف القومية الدفاع عن المواقف الرسمية وغض الطرف عن مصالح المجتمع: رفض نسبة ٤٤,٥٪ من عينة الدراسة حدوث هذا الحرص في الدفاع عن المواقف الرسمية وغض النظر عن مصالح المجتمع، في حين وافق بصورة تامة على حدوث هذا الأمر نسبة ٣٩,١٪، وجاء نسبة ١٦,٤٪ من العينة موافقة إلى حد ما على حدوث هذا الأمر لكن نسبتهم قليلة جداً، ويلاحظ مما سبق وجود تذبذب نحو حسم الموقف في هذه الجزئية، ونجد أن هذا تغير إيجابي نوعاً ما في السياسة التحريرية للصحف القومية بعد الثورة، حيث كان الوضع قبل الثورة وفق ما جاء في دراسة (غالي، ٢٠٠٧)[٨١] بأن الصحف القومية ممثلة في جريدة الأهرام يحتل بها هدف مساندة النظام السياسي القائم، والدفاع عن شرعيته، وتبني المواقف الرسمية إزاء الأحداث والقضايا المحلية والخارجية مقدمة أهدافها التحريرية، وذلك على عكس الصحف الحزبية والخاصة.

- غياب الممارسة المهنية في الأداء الإعلامي ونتج عنه تجاهل للجودة والضمير المهني: وافق نسبة ٦٩,١٪ من عينة الدراسة على حدوث هذا الغياب، في حين اعترض نسبة ١٧,٧٪ على هذا الأمر، وجاء نسبة ١٣,٢٪ من العينة محايدة تجاه حدوث هذا الغياب.

- هناك حكم سلبي مسبق على الصحف القومية بسبب الترويج لصورة نمطية عنها في وسائل الإعلام الأخرى: وافق نسبة ٦٦,٤٪ من عينة الدراسة على حدوث هذا الأمر، في حين اعترض نسبة ١٥,٤٪ على هذا الأمر، وجاء نسبة ١٨,٢٪ من العينة محايدة تجاه حدوث هذا الأمر.

ويستخلص من الجدول السابق مقياساً عاماً [*]درجته (61) لوجهة نظر عينة الدراسة الميدانية من العاملين داخل المؤسسات الصحفية القومية عن طبيعة ملامح البيئة الاتصالية في العمل الصحفي بعد

ثـورة 25 ينايـر 2011، والـذي كانـت نتائجـه عـلى النحـو التـالي:

جدول رقم (4) : يوضح نتائج تقييم عينة الدراسة لملامح البيئة الاتصالية داخل المؤسسات الصحفية القومية بعد الثورة

مستوى التقييم	التكرار	النسبة
مستوى مرتفع	101	45.9
مستوى متوسط	67	30.9
مستوى منخفض	51	23.2
الإجمالي	220	100

يتضح من بيانات الجدول السابق أن تقييم عينة الدراسة لملامح البيئة الاتصالية في العمل الصحفي بعد ثورة 25 يناير 2011 قد اتسم بالتقييم المرتفع في المقدمة بنسبة 45.9%، تلاه التقييم المتوسط لجودة البيئة الاتصالية لعينة الدراسة في العمل الصحفي بنسبة 30.9%، وأخيراً انخفاض التقييم الجيد لملامح البيئة الاتصالية بنسبة 23.2%.

وتعليقاً عـلى النتيجـة السـابقة، فهـي تدلـل عـلى حـدث تغـير إيجـابي ملحـوظ وليـس كبـير في طبيعـة البيئـة الاتصاليـة بعـد ثـورة 25 ينايـر 2011، وهـي النتيجـة التـي تشـير لارتفـاع مسـتوى الأداء المهنـي بالصحـف القوميـة نوعـاً مـا، لـذا يُعـد أمـراً حيويـاً إجـراء دراسـة ميدانيـة للتعـرف عـلى مـدى ثقـة الجمهـور المـصري في المؤسسـات القوميـة خـلال الفـترة الراهنـة وبعـد حـدوث حـراك سـياسي طاحـن في المجتمـع المـصري وممارسـة الشـعب المـصري لحقوقـه السياسـية بشـكل كبـير مـن خـلال التصويـت في الاسـتفتاءات والانتخابـات البرلمانيـة والرئاسـية، والتظاهـر للتعبـير عـن الحقـوق والمطالـب مثلـما حـدث في ثـورة 30 يونيـو، وهـو الأمـر الـذي حتـماً تأثـر بـه فكـر وأداء هـذه المؤسسـات وأثبتتـه نتائـج الدراسـة الحاليـة، حيـث في عـام 2012 أي بعـد ثـورة 25 ينايـر بعـام فقـط تـم إجراء اسـتطلاع مـن قبـل مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القرار(فريـد، وآخـرون،2012)[91] للتعـرف عـلى تأثيراتهـا عـلى المواطنـين.

وكان مـن ضمـن فئـات الاسـتطلاع التعـرف عـلى مـدى ثقـة المواطنـين في الإعـلام بعـد الثـورة مـن حيـث التغطيـة الإعلاميـة للأحـداث، فجـاءت الثقـة في الإعـلام المقـروء بنسـبة 27% و30% بالنسـبة للصحـف القوميـة والمسـتقلة عـلى التـوالي، وهـي الثقـة المنخفضـة نوعـاً حيـث لم تتعـد 40% مـن المصريـين.

رأي عينـة الدراسـة الميدانيـة في توفـر مقومـات تحقيـق الأداء الجيـد للعمـل الصحفـي داخـل المؤسسـة الصحفيـة القوميـة:

جدول رقم (5) : يوضح رأي العينة في توفر مقومات تحقق الأداء الجيد للعمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية

مستوى التقييم	التكرار	النسبة
مستوى متوسط	98	44.5
مستوى مرتفع	86	39.1
مستوى منخفض	36	16.4
الإجمالي	220	100

يتضـح مـن الجـدول السـابق أن إجابـات عينـة الدراسـة تنوعـت بخصوص تحقـق الأداء الجيـد للعمـل الصحفـي داخـل المؤسسـة الصحفيـة ويلاحـظ تبايـن إجابـات عينـة الدراسـة المحايـدة أو الموافقـة بخصـوص نظـام العمـل الإداري داخـل المؤسسـة وكذلـك توفـير البيئـة التكنولوجيـة التـي تعـين عـلى العمـل الصحفـي، في حـين ارتفعـت إجابـات عينـة الدراسـة المعارضـة لاهتـمام المؤسسـات الصحفيـة بالصحفـي ذاتـه مـن حيـث مهاراته وتسـهيل العمـل عليـه خـارج إطـار المؤسسـة، أمـا عـلى صعيـد تفصيـل إجابـات عينـة الدراسـة عـلى العبـارات السـابقة فجـاءت عـلى النحـو التـالي:

أولاً: بخصـوص إجابـات عينـة الدراسـة المتعلقـة بتقييـم النظـام الإداري بالمؤسسـة:

سياسـة وأهـداف المؤسسـة واضحـة بمـا يسـهل فهمهـا: تبـين أن مـا يزيـد عـن نصـف عينـة الدراسـة بــ 69.5% موافقـين عـلى أن سياسـية وأهـداف المؤسسـة الصحفيـة القوميـة واضحـة بمـا يسـهل فهمهـا، في حـين لم يوافـق نسـبة 21.8% مـن العينـة عـلى وضـوح سياسـة وأهـداف المؤسسـة، وأخـيراً نجـد أن نسـبة 8.7% مـن العينـة غـير قـادرة عـلى تحديـد رأيهـا بخصـوص وضـوح سياسـة وأهـداف المؤسسـة بمـا يسـهل عليهـم فهمهـا.

حـرص المؤسسـة الصحفيـة القوميـة عـلي المراجعـة الشـاملة لوظائفهـا مـن فـترة لأخـرى: يتضـح أن مـا يزيـد عـن نصـف عينـة الدراسـة بــ 69.1% غـير قادريـن عـلى مـدى حـرص المؤسسـة الصحفيـة القوميـة عـلى المراجعـة الشـاملة لوظائفهـا مـن فـترة لآخـرى، في حـين وافـق نسـبة 17.7% مـن العينـة عـلى حـرص المؤسسـة الصحفيـة القوميـة عـلى المراجعـة الشـاملة، وأخـيراً نجـد أن نسـبة 13.2% مـن العينـة لم توافـق عـلى حـدوث هـذا الحـرص بخصـوص تقويـم الأداء للوظائـف.

الإدارة بالمشـاركة في تحديـد الأهـداف رؤسـاء ومرؤسـين: يلاحـظ أن نسـبة 44.5% مـن عينـة الدراسـة موافقـين وكذلـك ذات النسـبة مـن عينـة الصحفيـين غـير قـادرة عـلى تحديـد رأيهـا بـأن النظـام المتبـع داخـل

المؤسسة الصحفية هو الإدارة بالمشاركة في تحديد الأهداف "رؤساء والمرؤوسين"، في حين لم يوافق نسبة 11% من العينة على أن هذا هو النظام المتبع داخل المؤسسة الصحفية القومية.

يوجد نظام محدد للترقيات: يتضح أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة بـ 51.8% غير قادرين على تحديد مدى وجود نظام محدد للترقيات، في حين لم يوافق نسبة 41.4% من العينة على وجود هذا النظام المحدد للترقيات، وأخيراً نجد أن نسبة 6.8% من العينة وافقت على وجود هذا النظام.

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على هذا الجزء، مقياس فرعي أول لتقييم العينة لمدى توافر نظام إداري جيد داخل المؤسسات الصحفية يعين على العمل الصحفي، وكانت نتائجه على النحو التالي:

جدول رقم (6) : يوضح نتائج تقييم النظام الإداري داخل المؤسسات الصحفية القومية

مستوى التقييم	التكرار	النسبة
مستوى مرتفع	77	35.0
مستوى متوسط	73	33.2
مستوى منخفض	70	31.8
الإجمالي	220	100

يتضح من بيانات الجدول السابق مايلي :

أولا: أن تقييم العينة للنظام الإداري داخل المؤسسات الصحفية كأحد مقومات الأداء الصحفي الجيد بهذه المؤسسة، قد اتسم بالتقييم المتوسط في المقدمة بنسبة 44.5%، تلاه التقييم المرتفع لجودة النظام الإداري لعينة الدراسة في العمل الصحفي بنسبة 39.1%، وأخيراً انخفاض التقييم الجيد للنظام الإداري بنسبة 16.4%.

ثانياً: بخصوص إجابات عينة الدراسة المتعلقة_بتوفير بيئة تكنولوجية تعين في سرعة إنجاز العمل:

حرص المؤسسة الصحفية القومية على ميكنة العمل داخلها لتوفير الجهد والوقت: يتضح أن ما يقرب من نصف عينة الدراسة بـ 57.7% موافقين على حرص المؤسسة الصحفية القومية على مكينة العمل داخلها لتوفير الجهد والوقت، في حين جاء نسبة 35.9% من عينة الدراسة غير قادرين على تحديد مدى حرص المؤسسة الصحفية القومية على ميكنة العمل داخلها لتوفير الجهد والوقت، في حين جاء نسبة 6.4% من العينة غير موافقين على هذه الميكنة.

ثالثا: تسهيل اقتناء الصحفيين لأحدث تقنيات من أجهزة التصوير والمسح الضوئي: يلاحظ أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة بكثير بـ 57.7% غير موافقين على قيام المؤسسة الصحفية بتسهيل اقتناء الصحفيين لأحدث تقنيات من أجهزة التصوير والمسح الضوئي، في حين جاء نسبة 25.9% من العينة غير قادرين على تحديد مدى قيام المؤسسة الصحفية بتسهيل اقتناء الصحفيين لأجهزة التصوير والمسح الضوئي، وأخيراً نجد أن نسبة 16.4% من العينة موافقة على حرص المؤسسة الصحفية القومية على القيام بذلك.

رابعا: حرص المؤسسة على شراء أحدث البرامج التي تتم بواسطتها التحرير والطبع والتصميم والإخراج: يلاحظ أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة بكثير بـ 57.7% غير موافقين على حرص المؤسسة على شراء أحدث البرامج التي تتم بواسطتها التحرير والطبع والتصميم والإخراج، في حين جاء نسبة 29.6% من العينة غير قادرين على تحديد مدى قيام المؤسسة الصحفية بتطوير بيئة العمل الصحفي، وأخيراً نجد أن نسبة 12.7% من العينة موافقة على حرص المؤسسة الصحفية القومية على تطوير بيئة العمل الصحفي.

خامسا: الحرص على اشتراك المؤسسة في خدمات وكالات الأنباء العربية والأجنبية والمحلية للحصول على المعلومات بأسرع وقت:

تبين أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة بـ 57.7% غير قادرين على تحديد مدى حرص المؤسسة على الاشتراك في خدمات وكالات الأنباء العربية والأجنبية والمحلية للحصول على المعلومات بأسرع وقت، في حين لم يوافق نسبة 35.9% من العينة على وجود هذا الحرص في الحصول على المعلومات بأسرع وقت، وأخيراً نجد أن نسبة 6.4% من العينة وافقت على وجود هذا الحرص.

سادسا: إتاحة الإمكانات التكنولوجية للعاملين داخل المؤسسة الصحفية بما يؤدي إلى سهولة وإنجاز العمل بكفاءة: تبين أن ما يقرب من ثلاثة أرباع عينة الدراسة بـ 72.2% موافقين على إتاحة الإمكانات التكنولوجية للعاملين داخل المؤسسة الصحفية بما يؤدي إلى سهولة وإنجاز العمل بكفاءة، في حين جاء الربع الباقي من عينة الدراسة موزعين ما فئة غير قادرة على تحديد رأيها بنسبة 21.4% على إتاحة المؤسسة الصحفية القومية للتكنولوجيا للعاملين لديها بما يؤدي لسهولة وإنجاز العمل بكفاءة، وكذلك نسبة 6.4% من العينة غير موافقة على هذه الإتاحة التكنولوجية.

وتعليقاً على العبارات السابقة، يجدر التأكيد على أهمية دعم المؤسسات الصحفية بالقدرة التكنولوجية والمعرفية حتى تنتج أخباراً بأعلى جودة وبصورة متزامنة مع وقوع الحدث، علاوة على أن تنويع الخدمات التكنولوجية والمعرفية المتاحة للوسيلة الإعلامية يعين في سرعة إتاحة المعلومات للمواطنين في الأوقات العادية والأزمات التي قد

تمر بالدولة أو بالعالم ولها مردودها على الوطن، فمثلاً أشارت إحدى الكتابات الإعلامية [02]، أنه في أزمة 11 سبتمبر جاءت الصحف العربية في المرتبة الثانية بعد الفضائيات العربية التي احتلت المرتبة الأولي من حيث اعتماد المواطنين عليها كوسيلة إعلامية للحصول على المعلومات عن هذه الأزمة، وكانت قناة الجزيرة في صدارة القنوات التي تم الاعتماد عليها وذلك لما تتمتع به القناة وقتها من حرية لكونها قناة خاصة ولديها شبكة مراسلين محترفين و35 مكتباً في جميع أنحاء العالم، أما بالنسبة للصحف العربية فكانت صحيفة الحياة والشرق الأوسط في المراتب المتقدمة من حيث الاعتماد عليهما في الحصول على المعلومات عن هذه الأزمة، وكانت الآراء تفوق القنوات الإعلامية العربية عن المصرية في تغطية هذه الأزمة، بسبب الحرص على دعم هذه الوسائل بالإمكانات والمعلومات بصورة فورية مما جعلها تتميز بالتغطية الفورية لتداعيات الحدث.

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على هذا الجزء، مقياس فرعي ثاني لتقييم العينة لمدى توافر بيئة تكنولوجية حديثة داخل المؤسسات الصحفية يعين على العمل الصحفي، وكانت نتائجه على النحو التالي:

جدول رقم (7) : يوضح نتائج تقييم البيئة التكنولوجية داخل المؤسسات الصحفية القومية

مستوى التقييم	التكرار	النسبة
مستوى مرتفع	77	35.0
مستوى متوسط	73	33.2
مستوى منخفض	70	31.8
الإجمالي	220	100

يتضح من بيانات الجدول السابق أن تقييم عينة الدراسة للبيئة التكنولوجية داخل المؤسسات الصحفية كأحد مقومات الأداء الصحفي الجيد بهذه المؤسسة، قد اتسم بالتقييم المرتفع في المقدمة بنسبة 35%، تلاه التقييم المتوسط لجودة البيئة التكنولوجية لعينة الدراسة في العمل الصحفي بنسبة 33.2%، وأخيراً انخفاض التقييم الجيد للبيئة التكنولوجية بنسبة 31.8%.

اما بخصوص إجابات عينة الدراسة المتعلقة باهتمام المؤسسة بالصحفي ومهاراته وكفاءته في العمل:

- الاهتمام بمراجعة الأداء: يتضح أن نسبة 85% من عينة الدراسة غير موافقين على أن المؤسسات الصحفية القومية تهتم بمراجعة الأداء، في حين وافق نسبة 15% من العينة على اهتمام المؤسسة الصحفية القومية بمراجعة الأداء.

- تنمية قدرات الأفراد لمواجهة احتياجات العمل على المدى الطويل من خلال عقد دورات تدريبية متنوعة وبصورة منتظمة: يلاحظ أن ما يزيد من نصف عينة الدراسة بقليل بـ 51.8% غير موافقين على حرص المؤسسة الصحفية على تنمية قدرات الأفراد لمواجهة احتياجات العمل على المدى الطويل من خلال عقد دورات تدريبية متنوعة وبصورة منتظمة، في حين جاء نسبة 37.7% من العينة غير قادرين على تحديد مدى الحرص على التدريب ورفع الكفاءة للموظفين، وأخيراً نجد أن نسبة 10.5% من العينة وافقت على حرص المؤسسة الصحفية القومية على رفع كفاءة الموظفين الصحفيين، وهو الأمر الذي يخالف طبيعة عمل المؤسسات الصحفية، التي لابد أن تراعى التدريب المستمر للعاملين لديها، مما يترتب عليه تغيرات إيجابية من ناحية اتجاهاتهم ومعلوماتهم وأدائهم ومهاراتهم وسلوكياتهم، بما يجعل مستوى الأداء أفضل، فالمؤسسات الصحفية لابد أن تتصف بكونها منظمات التعلم، وهي التي تتصف بأنها تشجع العاملين على التعلم والتطور وتتجاوب مع هذا التطور، حيث لابد على المؤسسات الصحفية مراعاة التعلم التنظيمي، وهو ما يعني الاختبار والمراجعة المستمرة لخبرات العاملين سواء الفردية أو الجماعية، وتحويلها إلى معرفة تستطيع المنظمة الحصول عليها، وتوظيفها لتحقيق أهدافها الرئيسية، ولكي يتحقق هذا الأمر لابد من التدريب أولاً، ثم تطوير نظم المكافآت، فتعزيز السلوك التنظيمي الإيجابي، وأخيراً تجنب وردع السلوك التنظيمي السلبي(محمد مدحت،2012)[12] .

- تحرص المؤسسة على التقدير الأدبي والمعنوي للموظفين الأكفاء: يلاحظ أن ما يقرب من نصف عينة الدراسة بـ ٤٩,٥٪ غير قادرين على تحديد مدى حرص المؤسسة على التقدير الأدبي والمعنوي للموظفين الأكفاء، في حين لم يوافق نسبة ٤٦٪ من العينة على وجود هذا الحرص على التقدير للموظفين، وأخيراً نجد أن نسبة ٤,٥٪ من العينة وافقت على وجود هذا النظام.

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على هذا الجزء، مقياس فرعي ثالث لتقييم العينة لمدى توافر نظام يهتم بالصحفي ومهاراته داخل المؤسسات الصحفية القومية، وكانت نتائجه على النحو التالي:

جدول رقم (8) : يوضح نتائج تقييم الاهتمام بمهارات الصحفي وكفاءته داخل المؤسسات الصحفية القومية

مستوى التقييم	التكرار	النسبة
مستوى مرتفع	80	36.4
مستوى متوسط	70	31.8
مستوى منخفض	70	31.8
الإجمالي	220	100

يتضح من بيانات الجدول السابق أن تقييم عينة الدراسة للاهتمام بمهارات الصحفي وكفاءته داخل المؤسسات الصحفية كأحد مقومات الأداء الصحفي الجيد بهذه المؤسسة، قد اتسم بالتقييم المرتفع في المقدمة بنسبة 36.4%، تلاه التقييم المتوسط والمنخفض للحرص على مهارات الصحفي بنسبة 31.8% لكلا المستويين.

وبالتالي يمكن القول أن المقاييس الفرعية الثلاثة كونت في مجموعها مقياساً عاماً متعلق بتقييم مدى توافر مقومات الأداء الجيد للعمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (9) : يوضح نتائج تقييم مدى توافر مقومات الأداء الجيد للعمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية

مستوى التقييم	التكرار	النسبة
مستوى متوسط	79	35.9
مستوى مرتفع	79	35.9
مستوى منخفض	62	28.2
الإجمالي	220	100

يتضح من بيانات الجدول السابق أن تقييم عينة الدراسة لتوافر مقومات الأداء الصحفي داخل المؤسسات الصحفية للارتقاء بمنظومة العمل، قد انقسم في المرتبة الأولى بين التقييم المتوسط والتقييم المرتفع لتوافر هذه المقومات بنسبة 35.9% لكلا المستويين، تلاها انخفاض توافر هذه المقومات بنسبة 28.2%.

نتيجة عامة أولي:

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على العبارات السابقة المتعلق بملامح البيئة الاتصالية بعد ثورة 25 يناير وكذلك تقييم مدى توافر مقومات الأداء الجيد للعمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية بالمحور الأول للدراسة الميدانية، مقياساً عاماً يعطي دلالة على بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية، وكانت نتائج المقياس على النحو التالي:

جدول رقم (10) : يوضح نتائج تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية

مستوى التقييم	التكرار	النسبة
مستوى متوسط	98	44.5
مستوى مرتفع	64	29.1
مستوى منخفض	58	26.4
الإجمالي	220	100

يلاحظ من إجابات عينة الدراسة الميدانية على هذه العبارات تقدم التقييم المتوسط لتوافر بيئة عمل صحفي مناسبة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 44.5%، تلاه التقييم المرتفع لتوافر هذه البيئة بنسبة 29.1%، وأخيراً التقييم المنخفض لهذه البيئة بنسبة 26.4%.

وعلى صعيد نتائج المقياس وعلاقته بالمتغيرات الديموجرافية لعينة الدراسة الميدانية، فكانت النتائج على النحو التالي:

أولاً: العلاقة بين النوع ومقياس بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية:

تم استخدام اختبار (T-test) للكشف عن مدى وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع عينة الدراسة ومقياس بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (11) : يوضح العلاقة بين نوع عينة الدراسة ونتائج تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية

النوع / مقياس بيئة العمل الصحفي	ذكر		أنثي		قيمة ت	مستوى المعنوية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
	51.6267	21.59762	54.8500	19.52601	3.593	.05

تبين من بيانات الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية ونوع عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.05) عندما كانت قيمة ت (3.593)، وذلك لصالح عينة الدراسة من الإناث بمتوسط حسابي 54.9 وانحراف معياري 19.5، تلاها الذكور بمتوسط حسابي 51.6 وانحراف معياري 21.6، ويوضح الجدول التالي تفاصيل العلاقة بين نوع عينة الدراسة ومستويات المقياس وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (12) : يوضح العلاقة بين نوع عينة الدراسة ونتائج تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية

النوع / مستوى المقياس	ذكر		أنثي	
	ك	%	ك	%
مستوى متوسط	55	50.0	38	34.5
مستوى مرتفع	35	31.8	43	39.1
مستوى منخفض	20	18.2	29	26.4
الإجمالي	110	100	110	100

يتضح من بيانات الجدول السابق ارتفاع تقييم الذكور عينة الدراسة لبيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية عند المستوى المتوسط بنسبة 50%، تلاه المستوى المرتفع بنسبة 31.8%، وأخيراً المستوى المنخفض بنسبة 18.2%، أما عن تقييم الإناث لبيئة العمل الصحفي داخل هذه المؤسسات القومية، فجاء في المقدمة حصاد المستوى المرتفع بنسبة 39.1%، تلاه المستوى المتوسط بنسبة 34.5%، وأخيراً المستوى المنخفض بنسبة 26.4%.

ثانياً: العلاقة بين سنوات خبرة العمل ومقياس بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية:

تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان للكشف عن مدى وجود علاقة دالة إحصائياً بين سنوات خبرة العمل عينة الدراسة ومقياس بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (13) : يوضح العلاقة بين سنوات خبرة عينة الدراسة ونتائج تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية

مقياس	سنوات الخبرة	
	قيمة سبيرمان	مستوى المعنوية
التقييم	0.45	0.000

تبين من بيانات الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية وسنوات خبرة عمل عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.000) عندما كانت قيمة المعامل (0.45)، ويوضح الجدول التالي تفاصيل العلاقة بين سنوات خبرة عمل عينة الدراسة ومستويات المقياس وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (14) : يوضح العلاقة بين سنوات خبرة العمل لعينة الدراسة ونتائج تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية

مستوى المقياس / سنوات خبرة العمل	مستوى متوسط		مستوى مرتفع		مستوى منخفض	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من سنة	2	2.0	0	0.0	2	3.4
أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	44	44.9	30	46.9	6	10.3
من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	39	39.8	11	17.2	39	67.2
من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	3	3.1	12	18.8	8	13.8
من 15 سنة وأقل من 20 سنة	10	10.2	9	14.1	3	5.2
أكثر من 20 سنة	0	0	2	3.1	0	0.0
الإجمالي	98	100	64	100	58	100

يتضح من بيانات الجدول السابق أنه في المستوى المتوسط المتعلق بمقياس تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية، جاءت عينة الدراسة للفئة العمرية (أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات) في مقدمة هذا المستوى بنسبة 44.9%، تلاه الفئة العمرية (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) بنسبة 39.8%، ثم الفئة العمرية (من 15 سنة وأقل من 20 سنة) بنسبة 10.2%، ثم الفئة العمرية (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 3.1%، وأخيراً الفئة العمرية (أقل من سنة) بنسبة 2%.

وفي المستوى المرتفع الخاص بمقياس تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية، جاءت عينة الدراسة للفئة العمرية (أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات) في المقدمة بنسبة 46.9%، تلاه الفئة العمرية (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 18.8%، ثم الفئة العمرية (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) بنسبة 17.2%، ثم الفئة العمرية (من 15 سنة وأقل من 20 سنة) بنسبة 14.1%، وأخيراً الفئة العمرية (أكثر من 20 سنة) بنسبة 3.1%.

وفي المستوى المنخفض المتعلق بمقياس تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية، جاءت عينة الدراسة للفئة العمرية (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) في مقدمة هذا المستوى بنسبة 67.2%، تلاه الفئة العمرية (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 13.8%، ثم الفئة العمرية (أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات) بنسبة 10.3%، ثم الفئة العمرية (من 15 سنة وأقل من 20 سنة) بنسبة 5.2%، وأخيراً الفئة العمرية (أقل من سنة) بنسبة 3.4%.

ثالثاً: العلاقة بين نوع الوظيفة ومقياس بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية:

تم استخدام اختبار One Way Anova للكشف عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع الوظيفة لعينة الدراسة ومقياس بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (15) : يوضح العلاقة بين نوع الوظيفة لعينة الدراسة ونتائج تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية

نوع الوظيفة / المستويات	درجات الحرية	قيمة ف	مستوى المعنوية
مستوى متوسط	5 244 249	23.554	.000

تبين من بيانات الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية ونوع وظيفة عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.000) عندما كانت قيمة ف (23.554)، ودرجة حرية (5)، ويوضح الجدول التالي تفاصيل العلاقة بين نوع وظيفة عينة الدراسة ومستويات المقياس وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (16) : يوضح العلاقة بين نوع الوظيفة لعينة الدراسة ونتائج تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات

نوع الوظيفة / مستوى المقياس	الوظائف الإدارية العليا		الوظائف التنفيذية	
	ك	%	ك	%
مستوى متوسط	20	22.5	78	59.5
مستوى مرتفع	56	62.9	8	6.1
مستوى منخفض	13	14.6	45	34.4
الإجمالي	89	100	131	100

يتضح من الجدول السابق أن عدد العاملين في الوظائف الإدارية العليا بلغ 89 مبحوث بنسبة 40.5% في مقابل عدد 131 مبحوث من العاملين في الوظائف التنفيذية بنسبة 59.5%.

وتبين ارتفاع تقييم العاملين في العمل الصحفي بالوظائف الإدارية العليا داخل المؤسسات الصحفية عند المستوى المرتفع بنسبة 62.9%، تلاه المستوى المتوسط بنسبة 22.5%، وأخيراً المستوى المنخفض بنسبة 14.6%، في حين ارتفع تقييم العاملين في العمل الصحفي بالوظائف التنفيذية داخل المؤسسات الصحفية عند المستوى المتوسط بنسبة 59.5%، تلاه المستوى المنخفض بنسبة 34.4%، وأخيراً المستوى المرتفع بنسبة 6.1%.

المحور الثاني: واقع الممارسة الإدارية داخل المؤسسات الصحفية القومية للعمل الصحفي:

واقع الممارسة الصحفية لرئيس التحرير بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

جدول رقم (١٧) : يوضح مدى واقع الممارسة الصحفية بعد الثورة لرئيس التحرير

م	المهام	قبل الثورة		بعد الثورة	
		ك	%	ك	%
1	يقدم مصالح مالكها (الحكومة) على أي اعتبارات مهنية أخرى	78	35.5	25	11.4
2	يوازن بين مصالح المالك (الحكومة) والمعايير المهنية	52	23.6	30	13.6
3	يقدم معايير المهنة على مصالح المالك (الحكومة) في كل شيء	34	15.5	53	24.1
4	يراعي مصالح المالك (الحكومة) بما لا يخل بالمعايير المهنية	50	22.7	35	15.9
5	يتجاهل مصالح المالك (الحكومة) أمام مهنية المواد المقدمة	6	2.7	77	35.0
الإجمالي		220	100	220	100

يكشف الجدول السابق عن اختلاف مهام رئيس التحرير ما بين قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث اختلف تقييم عينة الدراسة لمهامه قبل وبعد الثورة، فكانت إجابات عينة الدراسة لترتيب المهام قبل ثورة ٢٥ يناير لرئيس التحرير بأن جاء في المقدمة مراعاة بعض رؤساء التحرير في الأساس تقديم مصالح مالكها (الحكومة) على أي اعتبارات مهنية أخرى وذلك بنسبة ٣٥,٥٪، تلاه في المرتبة الثانية محاوله بعض رؤساء التحرير في بعض الأحيان التوازن بين مصالح المالك (الحكومة) والمعايير المهنية الصحفية وذلك بنسبة ٢٣,٦٪، ثم في المرتبة الثالثة جاء مراعاة رؤساء التحرير للمؤسسات الصحفية القومية لمصالح المالك (الحكومة) بما لا يخل بالمعايير المهنية بنسبة ٢٢,٧٪، ثم في المرتبة الرابعة جاء تقييم عينة الدراسة بنسبة ١٥,٥٪ وهي بسيطة لمحاولة رؤساء التحرير تقديم معايير المهنة على مصالح المالك (الحكومة) في كل شيء بنسبة ١٥,٥٪، وأخيراً وفي المرتبة الخامسة جاء تقييم عينة الدراسة بنسبة ٢,٧٪ وهي نسبة بسيطة جداً لمحاولة رؤساء التحرير تجاهل مصالح المالك (الحكومة) أمام مهنية المواد المقدمة.

واختلف الموقف بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، من حيث تقييم عينة الدراسة الميدانية لواقع الممارسة الصحفية لرئيس التحرير، فكانت إجابات عينة الدراسة بأن جاء في المقدمة مراعاة بعض رؤساء التحرير في الأساس تجاهل مصالح المالك (الحكومة) أمام مهنية المواد المقدمة وذلك بنسبة ٣٥٪، تلاه في المرتبة الثانية محاولة بعض رؤساء التحرير في بعض الأحيان تقديم معايير المهنة على مصالح المالك (الحكومة) في كل شيء وذلك بنسبة ٢٤,١٪، ثم في المرتبة الثالثة جاء تقييم عينة

الدراسة لمحاولة رؤساء التحرير لمراعاة مصالح المالك (الحكومة) بما لا يخل بالمعايير المهنية بنسبة ١٣,٦٪، ثم في المرتبة الرابعة جاء مراعاة رؤساء التحرير للمؤسسات الصحفية القومية التوازن بين مصالح المالك (الحكومة) والمعايير المهنية الصحفية بنسبة ١٥,٩٪، وأخيراً وفي المرتبة الخامسة جاء تقييم عينة الدراسة لمحاولة رؤساء التحرير تقديم مصالح مالكها (الحكومة) على أي اعتبارات مهنية أخرى بنسبة ١١,٤٪ وهي النسبة الأقل.

ويلاحظ من النتائج السابقة، حدوث تغير في توجهات رؤساء الصحف بعد قيام الثورة المصرية ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث محاولة الموازنة بين المصلحة العامة ومصالح الحكومة، وهو الأمر الذي اختلف قبل الثورة، حيث تغليب مصالح الحكومة دائماً في المقدمة بغض النظر عن مصلحة الشعب أو المصلحة العامة، وهو الأمر الذي كان لا يدعم الديمقراطية ويحول دون إتاحة مختلف الآراء والأفكار التي تعبر عن فئات المجتمع، وتعكس صورة صادقة لما يدور فيه، وهو الوضع الذي كان أحد أسباب تفجر ثورة ٢٥ يناير حيث شعور الشعب بالانفصال عن الدولة، وعدم تعبير الوسائل خاصة الحكومية عن هذا المواطن، بل هي كما وصفتها أحد الدراسات الحديثة(عبدالحفيظ محمد، ٢٠٠٩) [٢٢] بأنها مجرد أبواق دعائية لسياسات الحكومة وغير قادرة على كشف الفساد والأخطاء التي تقع في المجتمع.

المسئول عن تحديد الأجندة الإخبارية اليومية في المؤسسة الصحيفة:

جدول رقم (١٨) : يوضح المسئول عن تحديد الأجندة الإخبارية اليومية في المؤسسة الصحفية

م	المهام	قبل الثورة		بعد الثورة	
		ك	%	ك	%
1	مالك الصحيفة (الحكومة)	56	25.5	66	30.0
2	رئيس التحرير	48	21.8	40	18.2
3	مدير التحرير	37	16.8	30	13.6
4	سكرتير التحرير	32	14.5	33	15.0
5	يحدد رؤساء الأقسام أجندة كل قسم على حده	26	11.8	15	6.8
6	المحررين في صالات التحرير	18	8.2	20	9.1
7	كل صحفي له أجندته الخاصة التي يحاسب عليها	3	1.4	16	7.3

يكشف الجدول السابق عن طبيعة الشخصية المسئولة عن تحديد الأجندة الإخبارية الصحفية اليومية للمؤسسة، ويتضح أنه لم يكن هناك اختلاف في ترتيب طبيعة المسئولين عن تحديد هذه الأجندة، فكانت إجابات عينة الدراسة بأن مالك الصحيفة أو الحكومة هي التي تحدد في المقدمة الأجندة بنسبة 25.5% وذلك قبل ثورة 25 يناير وبنسبة 30% وذلك بعد ثورة 25 يناير، تلاه في المرتبة الثانية رئيس التحرير بنسبة 21.8% وذلك قبل ثورة 25 يناير وبنسبة 18.2% وذلك بعد ثورة 25 يناير، ثم في المرتبة الثالثة جاء مدير التحرير بنسبة 16.8% وذلك قبل ثورة 25 يناير وبنسبة 13.6% وذلك بعد ثورة 25 يناير، ثم في المرتبة الرابعة جاء سكرتير التحرير بنسبة 14.5% وذلك قبل ثورة 25 يناير وبنسبة 15% وذلك بعد ثورة 25 يناير.

وجاء في المرتبة الخامسة تحديد رؤساء الأقسام لأجندة كل قسم على حده بنسبة 11.8% وذلك قبل ثورة 25 يناير واختلف ترتيبها بعد ثورة 25 يناير حيث احتلت المرتبة السابعة والأخيرة بنسبة 6.8%، أما عن المحررين في صالات التحرير فجاء في المرتبة السادسة بنسبة 8.2% وذلك قبل ثورة 25 يناير في حين احتلوا المرتبة الخامسة بعد ثورة 25 يناير في تحديد الأجندة الصحفية وذلك بنسبة 9.1%, وأخيراً جاء أن الصحفي له أجندته الخاصة التي يحاسب عليها في المرتبة السابعة والأخيرة وبنسبة 1.4% قبل ثورة 25 يناير في حين اختلف الترتيب بعد الثورة فاحتل المرتبة السادسة بنسبة 7.3%.

وتعليقاً على النتائج السابقة، يلاحظ أن الإدارة العليا بالمؤسسة الصحفية هي المتحكمة في تحديد أجندة الموضوعات الصحفية، وهو ما يتفق مع ما توصلت له دراسة (الأميرة سماح، 2012) [32] بأن أبرز القيود أو المعوقات التي تحول دون استخدام القائم بالاتصال لكل زوايا المعالجة الإخبارية هي: السياسة التحريرية التي تتبناها الصحيفة، والتي تجبر الصحفي على الالتزام بخط معين عند معالجة القصة الإخبارية المرتبطة بخطر أو أزمة، وهو ما يتفق مع ما توصلت له دراسة (نرمين الأزرق، 2008) (نبيل نرمين، 2009)[42] بأن نسبة 64% من الصحفيين وفقاً لعينة الدراسة يضطرون في بعض الأوقات إلى كتابة ما لا يتفق مع قناعتهم الذاتية، وأنهم يضطرون إلى معالجة بعض الموضوعات ومناقشة القضايا المختلفة في إطار الرؤية التي يفرضها رئيس التحرير أو السلطة التي تتحكم في الصحيفة في المقام الأول.

تقييم عينة الدراسة للأساليب التي يتم ممارستها في المؤسسات الصحفية قبل وبعد الثورة:

جدول رقم (١٩) : يوضح تقييم العينة للأساليب التي يتم ممارستها في المؤسسات الصحفية قبل وبعد الثورة

أساليب الممارسة	قبل الثورة						بعد الثورة					
	موافق		محايد		غير موافق		موافق		محايد		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
توجيه لفت نظر في حالة مخالفة الوائح أو القواعد بالصحيفة	85	38.6	74	33.6	61	27.7	78	35.5	110	50.0	32	14.5
تقديم رئيس العمل النصح والإرشاد قبل توقيع العقاب	43	19.5	96	43.6	81	36.8	67	30.5	119	54.1	34	15.5
توفير نظام ترقيات بالصحفية	32	14.5	99	45.0	89	40.5	138	62.7	59	26.8	23	10.5
توفير المؤسسة الصحيفة بيئة عمل مناسبة للارتقاء بالأداء	28	12.7	95	43.2	97	44.1	96	43.6	73	33.2	51	23.2
يمتدح الرئيس المباشر الصحفي الكفء علناً كتقدير معنوي له	79	35.9	129	58.6	12	5.5	125	56.8	67	30.5	28	12.7
توفيرمعاييرمحددة للمكافآت	52	23.6	66	30.0	102	46.4	85	38.6	113	51.4	22	10.0
حرص المؤسسة على مطالعة اقتراحات الصحفيين لتطوير العمل	32	14.5	79	35.9	109	49.5	123	55.9	75	34.1	22	10.0
تدعيم مبدأ حرية التعبير عن الرأي في المؤسسة الصحفية	31	14.1	85	38.6	104	47.3	110	50.0	98	44.5	12	5.5
حرص الرئيس المباشر التعرف على آراء المرؤوسين	20	9.1	119	54.1	81	36.8	45	20.5	146	66.4	29	13.2
انعقاد اجتماعات بين الرؤساء والصحفيين	44	20.0	52	23.6	124	56.4	78	35.5	127	57.7	15	6.8
توفير الأنشطة الترفيهية الاجتماعية	32	14.5	91	41.4	97	44.1	44	20.0	153	69.5	23	10.5
نسب العمل للقائم علي تنفيذه	23	10.5	83	37.7	114	51.8	159	72.3	47	21.4	14	6.4
تدريب العاملين بالمؤسسة الصحفية	28	12.7	65	29.5	127	57.7	10	4.5	109	49.5	101	45.9
توفير تكنولوجيا الاتصال للعاملين	50	22.7	64	29.1	106	48.2	130	59.1	52	23.6	38	17.3

يكشف الجدول السابق عن تقييم عينة الدراسة الميدانية للأساليب المهنية الإدارية المتبعة مع الصحفيين داخل المؤسسات الصحفية القومية وما إذا كان هناك اختلاف من حيث إتباع هذه الأساليب قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الإجراءات التي حدث بها اختلاف قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

- توجيه «لفت نظر» في حالة مخالفة شخص للوائح أو القواعد المتبعة بالصحيفة: يلاحظ وجود اختلاف كبير في الأسلوب الصحفي الإداري المتبع من قبل المؤسسة الصحفية القومية بخصوص التعامل مع الموظفين بخصوص ارتكابهم لأي خطأ مهني، فقبل الثورة، تبين من إجابات عينة الدراسة أنها منقسمة بين التأييد والمعارضة وعدم القدرة على تحديد الرأي بخصوص هذا الموقف، في حين أنه بعد الثورة، تبين أن أقرب من نصف عينة الدراسة غير قادرة على تحديد رأيها بخصوص أسلوب التعامل، تلاه الموافقة، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة الموافقة

على إجراء هذا الأسلوب بنسبة ٣٨,٦٪، تلاه عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بنسبة ٣٣,٦٪، وأخيراً عدم الموافقة بنسبة ٢٧,٧٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بنسبة ٥٠٪، تلاه الموافقة بنسبة ٣٥,٥٪، وأخيراً عدم الموافقة بنسبة ١٤,٥٪.

- توفير المؤسسة الصحيفة بيئة عمل مناسبة للارتقاء بالأداء الصحفي: يلاحظ وجود اختلاف كبير في بيئة العمل الصحفي ما بين الفترتين، فقبل الثورة كان اتجاه إجابات عينة الدراسة نحو تأييد عدم ملائمة البيئة الصحفية للعمل، في حين اختلف الموقف بعد الثورة، من حيث الاتجاه نحو ملائمة البيئة الصحفية لعمل، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة المعارضة لتوافر هذه البيئة الصحفية الجيدة بنسبة ٤٤,١٪، تلاه بفارق بسيط عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بنسبة ٤٣,٢٪، وأخيراً الموافقة بنسبة ١٢,٧٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاءت الموافقة على توافر هذه البيئة الصحفية بنسبة ٤٣,٦٪، تلاه عدم وجود رأي قاطع بنسبة ٣٣,٢٪، وأخيراً المعارضة بنسبة ٢٣,٢٪.

- توفير نظام ترقيات بالصحيفة: يلاحظ وجود اختلاف كبير في الأسلوب المتبع في تحفيز بيئة العمل الصحفي، فقبل الثورة كان اتجاه إجابات عينة الدراسة نحو تأييد عدم وجود نظام محدد للترقيات في العمل الصحفي، في حين اختلف الموقف بعد الثورة، من حيث الاتجاه نحو توفير نظام محدد للترقيات الصحفية وهو ما يمكن اعتباره أحد منجزات الثورة، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة عدم توافر رأي قاطع تجاه هذا الأمر بنسبة ٤٥٪، تلاه المعارضة لوجود هذا النظام بنسبة ٤٠,٥٪، وأخيراً الموافقة بنسبة ١٤,٥٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاءت الموافقة على توافر هذا النظام بنسبة ٦٢,٧٪، تلاه عدم وجود رأي قاطع بنسبة ٢٦,٨٪، وأخيراً المعارضة بنسبة ١٠,٥٪.

- توفير معايير محددة لتقاضي المكافآت مع التقدير المعنوي: يلاحظ وجود اختلاف كبير في الأسلوب المتبع في تحفيز الصحفي على العمل والإنجاز خاصة فيما يتعلق بنظام المكافآت، فقبل الثورة كان اتجاه إجابات عينة الدراسة نحو عدم وجود نظام محدد للمكافآت في العمل الصحفي، في حين اختلف الموقف بعد الثورة، من حيث عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة المعارضة لهذا الأمر بنسبة ٤٦,٤٪، تلاه عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذا النظام بنسبة ٣٠٪، وأخيراً الموافقة بنسبة ٢٣,٦٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء عدم القدرة على تحديد مدى توافر هذا النظام بنسبة ٥١,٤٪، تلاه الموافقة بنسبة ٣٨,٦٪، وأخيراً المعارضة بنسبة ١٠٪.

- حرص المؤسسة على مطالعة اقتراحات الصحفيين لتطوير بيئة العمل الصحفي: يلاحظ وجود اختلاف كبير في مدى استجابة المؤسسة الصحفية لمقترحات ومطالب الصحفيين، فقبل الثورة كان اتجاه إجابات عينة الدراسة نحو عدم الموافقة في مقابل الموافقة على هذا التغير في منهج العمل الصحفي بعد الثورة، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة المعارضة لهذا الأمر بنسبة ٤٩,٥٪، تلاه عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه الآلية لتطوير بيئة العمل الصحفية بنسبة ٣٥,٩٪، وأخيراً الموافقة البسيطة بنسبة ١٤,٥٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء الموافقة على وجود هذه الآلية لتطوير بيئة العمل الصحفية بنسبة ٥٥,٩٪، تلاه عدم وجود رأي قاطع بخصوص هذه الآلية بنسبة ٣٤,١٪، وأخيراً المعارضة البسيطة بنسبة ١٠٪.

- تدعيم مبدأ حرية التعبير عن الرأي داخل المؤسسة الصحفية: يلاحظ وجود اختلاف كبير في مدى مراعاة المؤسسة لحرية رأي الصحفيين، فقبل الثورة كان اتجاه إجابات عينة الدراسة نحو عدم الموافقة في مقابل الموافقة على وجود هذه الحرية بعد الثورة وهو الأمر الذي يعد متسقاً مع تداعيات الموقف في كافة مؤسسات الدولة بعد الثورة، حيث المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة المعارضة لهذا الأمر بنسبة ٤٧,٣٪، تلاه عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٣٨,٦٪، وأخيراً الموافقة البسيطة بنسبة ١٤,١٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء الموافقة على وجود هذه الحرية داخل المؤسسة الصحفية بنسبة ٥٠٪، تلاه عدم وجود رأي قاطع بخصوص هذه الآلية بنسبة ٤٤,٥٪، وأخيراً المعارضة البسيطة بنسبة ٥,٥٪.

- نسب العمل الصحفي للقائم على تنفيذه: يلاحظ وجود اختلاف في تقدير جهود الصحفيين قبل وبعد الثورة، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة المعارضة لهذا الأمر بنسبة ٥١,٨٪، تلاه عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص نسب الأعمال الصحفية للقائم على تنفيذها بنسبة ٣٧,٧٪، وأخيراً الموافقة البسيطة بنسبة ١٠,٥٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاءت الموافقة بخصوص تقدير جهود الصحفيين بنسبة ٧٢,٣٪، تلاه عدم وجود رأي قاطع

بخصوص هذا الأمر من قبل نسبة ٢١,٤٪ من عينة الدراسة الميدانية، وأخيراً المعارضة البسيطة بنسبة ٦,٤٪.

- يمتدح الرئيس المباشر الصحفي الكفء علناً كتقدير معنوى له: يلاحظ وجود تغير في بيئة العمل الصحفي بين الفترتين من حيث تقدير الصحفيين المجدين، فقبل الثورة كان اتجاه إجابات عينة الدراسة نحو عدم القدرة على تحديد رأي قاطع في مقابل موافقة عينة الدراسة بما يزيد عن نصفها على تقدير الصحفيين الكفء، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٥٨,٦٪، تلاه الموافقة بنسبة ٣٥,٩٪، وأخيراً المعارضة البسيطة بنسبة ٥,٥٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء الموافقة بنسبة ٥٦,٨٪، تلاه عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٣٠,٥٪، وأخيراً المعارضة البسيطة بنسبة ١٢,٧٪.

- انعقاد اجتماعات دورية بين الرؤساء والصحفيين: يلاحظ وجود تغير ملحوظ في نظام العمل داخل المؤسسة الصحفية بين الفترتين، حيث التغير نحو الأفضل بخصوص هذه المسألة بعد الثورة، من حيث ارتفاع عدد الموافقين على حدوث هذا الإجراء بعد الثورة بعد أن كان ما يزيد عن نصف عينة الدراسة قبل الثورة معترضاً على وجود هذا النظام داخل المؤسسة الصحفية، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة جاء المعارضة بنسبة ٥٦,٤٪، تلاه عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٢٣,٦٪، وأخيراً الموافقة بنسبة ٢٠٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٥٧,٧٪، تلاه الموافقة بنسبة ٣٥,٥٪، وأخيراً المعارضة بنسبة ٦,٨٪.

- توفير تكنولوجيا الاتصال للعاملين بالمؤسسة الصحفية: يلاحظ وجود تغير في نظام العمل داخل المؤسسة الصحفية بين الفترتين من حيث توفير تكنولوجيا الاتصال للصحفيين، حيث قبل الثورة كان هناك اعتراض على حرص المؤسسة الصحفية على توفير هذه الخدمات التكنولوجية في حين بعد الثورة اختلف الموقف حيث حرص المؤسسات الصحفية القومية على توفير هذه الخدمات التكنولوجية بهدف الارتقاء بمنظومة العمل الصحفي، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة جاء المعارضة بنسبة ٤٨,٢٪، تلاه عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٢٩,١٪، وأخيراً الموافقة بنسبة ٢٢,٧٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء الموافقة بنسبة ٥٩,١٪، ثم جاء عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٢٣,٦٪، وأخيراً المعارضة بنسبة ١٧,٣٪.

ثانياً: الإجراءات التي لم يحدث بها اختلاف قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

- توفير الأنشطة الترفيهية والاجتماعية والثقافية للعاملين بالصحيفة: يلاحظ عدم وجود تغير في مدى قدرة المؤسسة الصحفية على توفير هذه الأنشطة قبل وبعد الثورة، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة المعارضة لهذا الأمر بنسبة ٤٤,١٪، تلاه عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص توفير هذه الأنشطة الترفيهية والاجتماعية والثقافية بنسبة ٤١,٤٪، وأخيراً الموافقة البسيطة بنسبة ١٤,٥٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء عدم وجود رأي قاطع بخصوص توافر هذه الأنشطة بنسبة ٦٩,٥٪، تلاه الموافقة بنسبة ٢٠٪، وأخيراً المعارضة البسيطة بنسبة ١٠,٥٪.

- تدريب العاملين بالمؤسسة الصحفية لرفع كفاءتهم: يلاحظ وجود اختلاف طفيف في مدى حرص المؤسسة الصحفية على رفع كفاءة العمل الصحفي، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة المعارضة لهذا الأمر بنسبة ٥٧,٧٪، تلاه عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص تحقق هذا الأمر بنسبة ٢٩,٥٪، وأخيراً الموافقة البسيطة بنسبة ١٢,٧٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص تدريب الصحفيين بنسبة ٤٩,٥٪، تلاه المعارضة لهذا لتحقق هذا التدريب بنسبة ٤٥,٩٪، وأخيراً الموافقة البسيطة بنسبة ٤,٥٪.

- حرص الرئيس المباشر التعرف على آراء المرؤوسين: يلاحظ عدم وجود تغير في بيئة العمل الصحفي بين الفترتين بخصوص ديمقراطية العمل الصحفي داخل المؤسسة الصحفية، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة جاء عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٥٤,١٪، تلاه المعارضة بنسبة ٣٦,٨٪، وأخيراً الموافقة البسيطة بنسبة ٩,١٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٦٦,٤٪، تلاه الموافقة بنسبة ٢٠,٥٪، وأخيراً المعارضة بنسبة ١٣,٢٪، وهي النتيجة التي تتفق مع ما توصلت له دراسة (أبو يوسف ايناس،

٢٠٠٠)[٥٣] بأن الممارسات الصحفية التي تتم في الصحف المصرية، فيما يتعلق بمشاركة الصحفيين في اتخاذ القرار في المادة الصحفية المقدمة، لا توفر حرية فعلية كافية للصحفيين، وأن بعض الصحف لديها حساسية في تناول بعض القضايا وتضييق في معالجات هذه القضايا، بحيث لا يتمكن الصحفيون من مناقشتها ونشرها في صحفهم التي يعملون فيها، حتى أنهم أصبحوا رقباء على أنفسهم ويعرفون المحظورات ويتجنبونها.

- تقديم رئيس العمل النصح والإرشاد قبل توقيع العقاب: يلاحظ بصورة عامة عدم وجود تغير ملحوظ في نظام العمل داخل المؤسسة الصحفية بين الفترتين، إلا أن هناك تغير طفيف نحو الأفضل بخصوص هذه المسألة بعد الثورة، وعلى صعيد التفصيل، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة جاء عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٤٣,٦٪، تلاه المعارضة بنسبة ٣٦,٨٪، وأخيراً الموافقة بنسبة ١٩,٥٪، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء عدم القدرة على تحديد رأي قاطع بخصوص هذه المسألة بنسبة ٥٤,١٪، تلاه الموافقة بنسبة ٣٠,٥٪، وأخيراً المعارضة بنسبة ١٥,٥٪.

الخلاصة الثانية:

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على العبارات السابقة المتعلقة بأساليب التي يتم ممارستها في المؤسسات الصحفية قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011، مقياساً عاماً يعطي دلالة على جودة الأساليب التي يتم ممارستها داخل المؤسسة الصحفية، وكانت نتائج المقياس على النحو التالي:

جدول رقم (20) : يوضح نتائج تقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية

الفترة الزمنية / مستوى جودة الأساليب	قبل ثورة 25 يناير		بعد ثورة 25 يناير	
	ك	%	ك	%
مستوى مرتفع	41	18.6	92	41.8
مستوى متوسط	86	39.1	97	44.1
مستوى منخفض	93	42.3	31	14.1
الإجمالي	220	100	220	100

يلاحظ من إجابات عينة الدراسة الميدانية على العبارات المتعلقة بأساليب العمل داخل المؤسسات الصحفية القومية بأنه قبل ثورة 25 يناير 2011، وكانت درجة المقياس 19، وهي ما تدل على انخفاض جودة الأساليب الممارسة بالمؤسسات الصحفية القومية، وجاء تقدم المستوى المنخفض لتقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 42.3%، تلاه التقييم المتوسط لجودة هذه الأساليب بنسبة 39.1%، وأخيراً التقييم المرتفع لجودة هذه الأساليب بنسبة 18.6%، ويختلف التقييم بعد ثورة 25 يناير 2011، فكانت درجة المقياس 51، وهي ما تدل على توازن جودة الأساليب الممارسة بالمؤسسات الصحفية القومية، حيث جاء تقدم المستوى المتوسط لتقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 44.1%، تلاه التقييم المرتفع لجودة هذه الأساليب بنسبة 41.8%، وأخيراً التقييم المنخفض لجودة هذه الأساليب بنسبة 14.1%.

وعلى صعيد نتائج المقياس جودة الأساليب وعلاقته بالمتغيرات الديموجرافية لعينة الدراسة الميدانية، فكانت النتائج على النحو التالي:

أولاً: العلاقة بين النوع ومقياس جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية:

أ: دلالة العلاقة الاحصائية (خلال فترة قبل ثورة 25 يناير):

تم استخدام اختبار (T-test) للكشف عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع عينة الدراسة ومقياس الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية قبل ثورة 25 يناير، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (20) : يوضح العلاقة بين نوع عينة الدراسة ونتائج تقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية

النوع / مقياس جودة الأساليب قبل الثورة	ذكر		أنثي		قيمة ت	مستوى المعنوية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
	52.6267	22.58752	52.850	21.62801	3.503	.052

تبين من بيانات الجدول السابق عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية ونوع عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.052) عندما كانت قيمة ت (3.503).

ب: دلالة العلاقة الاحصائية (خلال فترة بعد ثورة 25 يناير):

تم استخدام اختبار (T-test) للكشف عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع عينة الدراسة ومقياس الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية بعد ثورة 25 يناير، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (21) : يوضح العلاقة بين نوع عينة الدراسة ونتائج تقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية

النوع / مقياس جودة الأساليب قبل الثورة	ذكر		أنثي		قيمة ت	مستوى المعنوية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
	52.6267	22.58752	52.850	21.62801	3.503	.052

تبين من بيانات الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية ونوع عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.04) عندما كانت قيمة ت (3.459)، وذلك لصالح عينة الدراسة من الإناث بمتوسط حسابي (55.9) وانحراف معياري (20.6)، تلاه عينة الدراسة من الذكور بمتوسط حسابي (50.6) وانحراف معياري (24.5).

ويوضح الجدول التالي تفاصيل العلاقة بين نوع عينة الدراسة ومستويات المقياس وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (22) : يوضح العلاقة بين نوع عينة الدراسة ونتائج مقياس جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية

مستوى المقياس / النوع		ذكر		أنثي	
		ك	%	ك	%
قبل ثورة 25 يناير 2011	مستوى متوسط	12	10.9	61	55.5
	مستوى مرتفع	32	29.1	29	26.4
	مستوى منخفض	66	60.0	20	18.2
	الإجمالي	110	100.0	110	100.0
بعد ثورة 25 يناير 2011	مستوى متوسط	66	60.0	26	23.6
	مستوى مرتفع	22	20.0	75	68.2
	مستوى منخفض	22	20.0	9	8.2
	الإجمالي	110	100.0	110	100.0

يكشف الجدول السابق عن تأثير النوع في اختيار مستوى التقييم لجودة الأساليب داخل المؤسسات الصحفية القومية، فقبل ثورة 25 يناير 2011، فبالنسبة للذكور، جاء تقدم المستوى المنخفض لتقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 60%، تلاه التقييم المتوسط لجودة هذه الأساليب بنسبة 29.1%، وأخيراً التقييم المرتفع لجودة هذه الأساليب بنسبة 10.9%، أما بالنسبة للإناث، جاء تقدم المستوى المتوسط لتقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 55.5%، تلاه التقييم المرتفع لجودة هذه الأساليب بنسبة 26.4%، وأخيراً التقييم المنخفض لجودة هذه الأساليب بنسبة 18.2%.

ويختلف التقييم بعد ثورة 25 يناير 2011، فبالنسبة للذكور، جاء تقدم المستوى المتوسط لتقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 60%، تلاه التقييم المرتفع والتقييم المنخفض لجودة هذه الأساليب بنسبة 20% لكل من المستويين، وفيما يتعلق بالإناث، جاء تقدم المستوى المرتفع لتقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 68.2%، تلاه التقييم المتوسط لجودة هذه الأساليب بنسبة 23.6%، ثم التقييم المنخفض لجودة هذه الأساليب بنسبة 8.2%.

ثانياً: العلاقة بين سنوات خبرة العمل ومقياس جودة الأساليب المتبعة في المؤسسات الصحفية القومية:

تم استخدام معامل بيرسون للكشف عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين سنوات خبرة العمل عينة الدراسة ومقياس جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (23) : يوضح العلاقة بين سنوات خبرة عمل عينة الدراسة ونتائج تقييم بيئة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية قبل وبعد الثورة

التقييم		
سنوات خبرة العمل	قيمة معامل بيرسون	مستوى المعنوية
بشكل عام	0.542	0.039
قبل	0.130	0.096
بعد	0.646	0.029

تبين من بيانات الجدول السابق عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس تقييم جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية قبل الثورة وسنوات خبرة عمل عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.096) وعندما كانت قيمة المعامل (0.130)، في حين تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى المرتفع لتقييم جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية بعد الثورة وسنوات خبرة عمل عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.029) وعندما كانت قيمة المعامل (0.646)، ويمكن القول أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية جزئياً وسنوات خبرة عمل عينة الدراسة وذلك بعد ثورة 25 يناير، ولا توجد علاقة دالة إحصائياً بين المتغيرين جزئياً قبل الثورة، وذلك عند مستوى معنوية (0.039) وقيمة المعامل (0.542).

ويوضح الجدول التالي تفاصيل العلاقة بين سنوات خبرة عمل عينة الدراسة ومستويات المقياس وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (24) : يوضح العلاقة بين سنوات خبرة العمل لعينة الدراسة ونتائج مقياس جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية

سنوات خبرة العمل / مستوى المقياس		مستوى متوسط		مستوى مرتفع		مستوى منخفض	
		ك	%	ك	%	ك	%
قبل ثورة 25 يناير 2011	أقل من سنة	3	7.3	0	0.0	1	1.1
	أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	5	12.2	46	53.5	29	31.2
	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	14	34.1	20	23.3	55	59.1
	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	9	22.0	12	14.0	2	2.2
	من 15 سنة وأقل من 20 سنة	8	19.5	8	9.3	6	6.5
	أكثر من 20 سنة	2	4.9		0.0	0	0.0
	الإجمالي	41	100.0	86	100.0	93	100.0
بعد ثورة 25 يناير 2011	أقل من سنة	0	0.0	4	4.1	0	0.0
	أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	36	39.1	40	41.2	4	12.9
	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	32	34.8	42	43.3	15	48.4
	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	13	14.1	5	5.2	5	16.1
	من 15 سنة وأقل من 20 سنة	11	12.0	6	6.2	5	16.1
	أكثر من 20 سنة	0	0.0	0	0.0	2	6.5
	الإجمالي	92	100.0	97	100.0	31	100.0

تكشف بيانات الجدول السابق عن تأثير سنوات خبرة العمل لعينة الدراسة على اختيار مستوى التقييم لجودة الأساليب داخل المؤسسات الصحفية القومية، فقبل ثورة 25 يناير 2011، جاءت النتائج على النحو التالي:

- في المستوى المتوسط المتعلق بمقياس جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات القومية، جاءت عينة الدراسة للفئة العمرية (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) في مقدمة هذا المستوى بنسبة 34.1%، تلاه الفئة العمرية (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 22%، ثم الفئة العمرية (من 15 سنة وأقل من 20 سنة) بنسبة 19.5%، ثم الفئة العمرية (أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات) بنسبة 12.2%، ثم الفئة العمرية (أقل من سنة) بنسبة 7.3%، وأخيراً الفئة العمرية (أكثر من 20 سنة) بنسبة 4.9%.

- في المستوى المرتفع المتعلق بمقياس جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات القومية، جاءت عينة الدراسة للفئة العمرية (أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات) في مقدمة هذا المستوى بنسبة 53.5%، تلاه الفئة العمرية (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) بنسبة 23.3%، ثم الفئة العمرية (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 14%، ثم الفئة العمرية (من 15 سنة وأقل من 20 سنة) بنسبة 9.3%.

- في المستوى المنخفض المتعلق بمقياس جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات القومية، جاءت عينة الدراسة للفئة العمرية (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) في مقدمة هذا المستوى بنسبة 59.1%، تلاه الفئة العمرية (أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات) بنسبة 31.2%، ثم الفئة العمرية (من 15 سنة وأقل من 20 سنة) بنسبة 6.5%، ثم الفئة العمرية (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 2.2%، ثم الفئة العمرية (أقل من سنة) بنسبة 1.1%.

وبعد ثورة 25 يناير 2011، جاءت النتائج على النحو التالي:

- في المستوى المتوسط المتعلق بمقياس جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات القومية، جاءت عينة الدراسة للفئة العمرية (أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات) في مقدمة هذا المستوى بنسبة 39.1%، تلاه الفئة العمرية (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) بنسبة 34.8%، ثم الفئة العمرية (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 14.1%،

ثم الفئة العمرية (من 15 سنة وأقل من 20 سنة) بنسبة 12%.

- في المستوى المرتفع المتعلق بمقياس جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات القومية، جاءت عينة الدراسة للفئة العمرية (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) في مقدمة هذا المستوى بنسبة 43.3%، تلاه الفئة العمرية (أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات) بنسبة 41.2%، ثم الفئة العمرية (من 15 سنة وأقل من 20 سنة) بنسبة 6.2%، ثم الفئة العمرية (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 5.2%، ثم الفئة العمرية (أقل من سنة) بنسبة 4.1%.

- في المستوى المنخفض المتعلق بمقياس جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات القومية، جاءت عينة الدراسة للفئة العمرية (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) في مقدمة هذا المستوى بنسبة 48.4%، ثم كل من الفئة العمرية (من 15 سنة وأقل من 20 سنة) والفئة العمرية (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 16.1% لكل منهما، تلاه الفئة العمرية (أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات) بنسبة 12.9%، ثم الفئة العمرية (أكثر من 20 سنة) بنسبة 6.5%.

ثالثاً: العلاقة بين نوع الوظيفة ومقياس جودة الأساليب التي يتم ممارستها داخل المؤسسات الصحفية القومية:

تم استخدام اختبار (T-test) للكشف عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع الوظيفة لعينة الدراسة ومقياس جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

أولاً: التقييم لجودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية قبل ثورة 25 يناير 2011:

جدول رقم (25) : يوضح العلاقة بين نوع الوظيفة لعينة الدراسة ونتائج تقييم جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية قبل الثورة

نوع الوظيفة / شش	الوظائف الإدارية العليا		الوظائف التنفيذية		قيمة ت	مستوي المعنوية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المستويات	51.7	15.6	50.80	18.2	3.025	0.083

تبين من بيانات الجدول السابق عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستويات تقييم جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية قبل الثورة ونوع وظيفة عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.083) وعندما كانت قيمة ت (3.025).

ثانياً: التقييم لجودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية بعد ثورة 25 يناير 2011:

جدول رقم (26) : يوضح العلاقة بين نوع الوظيفة لعينة الدراسة ونتائج تقييم جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية بعد الثورة

نوع الوظيفة /	الوظائف الإدارية العليا		الوظائف التنفيذية		قيمة ت	مستوي المعنوية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المستويات	48.3125	16.59768	45.750	20.3780	7.020	0.008

تبين من بيانات الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستويات تقييم جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية قبل الثورة ونوع وظيفة عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.008) وعندما كانت قيمة ت (7.020)، وذلك لصالح الوظائف التنفيذية بمتوسط حسابي (45.75) وانحراف معياري (20.4)، تلاه لصالح الوظائف الإدارية العليا بمتوسط حسابي (48.31) وانحراف معياري (16.6).

ويوضح الجدول التالي تفاصيل العلاقة بين نوع الوظيفة ومستويات المقياس وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (27) : يوضح العلاقة بين نوع الوظيفة لعينة الدراسة ونتائج مقياس جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية

نوع الوظيفة / مستوى المقياس		الوظائف الإدارية العليا		الوظائف التنفيذية	
		ك	%	ك	%
قبل ثورة 25 يناير 2011	مستوى متوسط	20	22.5	21	16.0
	مستوى مرتفع	40	44.9	46	35.1
	مستوى منخفض	29	32.6	64	48.9
	الإجمالي	89	100.0	131	100.0
بعد ثورة 25 يناير 2011	مستوى متوسط	33	37.1	59	45.0
	مستوى مرتفع	44	49.4	53	40.5
	مستوى منخفض	12	13.5	19	14.5
	الإجمالي	89	100.0	131	100.0

يكشف الجدول السابق عن تأثير نوع وظيفة عينة الدراسة في اختيار مستوى التقييم لجودة الأساليب داخل المؤسسات الصحفية القومية، فقبل ثورة 25 يناير 2011، تصدرت إجابات عينة الدراسة التي تتقلد الوظائف الإدارية العليا المستوى المرتفع لتقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 44.9%، تلاه

التقييم المنخفض لجودة هذه الأساليب بنسبة 32.6%، وأخيراً التقييم المتوسط لجودة هذه الأساليب بنسبة 22.5%، كما تصدرت إجابات عينة الدراسة التي تتقلد الوظائف التنفيذية المستوى المنخفض لتقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 48.9%، تلاه التقييم المرتفع لجودة هذه الأساليب بنسبة 35.1%، وأخيراً التقييم المتوسط لجودة هذه الأساليب بنسبة 16%.

أما بعد ثورة 25 يناير 2011، تصدرت إجابات عينة الدراسة التي تتقلد الوظائف الإدارية العليا المستوى المرتفع لتقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 49.4%، تلاه التقييم المتوسط لجودة هذه الأساليب بنسبة 37.1%، وأخيراً التقييم المنخفض لجودة هذه الأساليب بنسبة 13.5%، كما تصدرت إجابات عينة الدراسة التي تتقلد الوظائف التنفيذية المستوى المتوسط لتقييم جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية وذلك بنسبة 45%، تلاه التقييم المرتفع لجودة هذه الأساليب بنسبة 40.5%، وأخيراً التقييم المنخفض لجودة هذه الأساليب بنسبة 14.5%.

- تقييم عينة الدراسة للأساليب المتبعة لطبيعة الاتصال وتسلسل الأوامر داخل المؤسسة الصحفية القومية:

جدول رقم (٢٨) : يوضح تقييم عينة الدراسة للأساليب المتبعة لطبيعة الاتصال وتسلسل الأوامر داخل المؤسسة الصحفية

الأساليب	موافق		محايد		غير موافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
تسلسل الأوامر داخل المؤسسة الصحفية القومية دائماً غير فعال ومعقد بما يمنع إنجاز العمل بسرعة.	70	31.8	121	55.0	29	13.2
يوجد تنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة في اتخاذ القرار.	47	21.4	116	52.7	57	25.9
يتم الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في تبادل الأوامر بين إدارات المؤسسة الصحفية.	49	22.3	147	66.8	24	10.9
توافر الخدمات المعاونة لكل إدارة.	100	45.4	102	46.4	18	8.2
المعلومات التي تطلبها الإدارة تصل في الوقت المحدد.	95	43.2	111	50.5	14	6.4
الاتصال بالمستوي الإداري الأعلى يتم في سهولة.	74	33.6	123	55.9	23	10.5
تشعر الإدارة بأن الاتصال المكتوب هو أفضل طريقة لتدعيم التزام المرؤوسين نحو الأعمال المطلوب منها أدائها.	71	32.3	117	53.2	32	14.5
تتوافر وسائل اتصال حديثة وسريعة بين كافة إدارات المؤسسة.	95	43.2	109	49.5	16	7.3

يتضح من الجدول السابق أن ما يقرب من نصف عينة الدراسة من الصحفيين بصورة عامة غير قادرين على تحديد رأيهم بخصوص الأساليب المتبعة لطبيعة الاتصال وتسلسل الأوامر داخل المؤسسة الصحفية القومية، في حين أن النصف الثاني من العينة كان قادراً على تحديد الرأي والتقييم للأساليب المتبعة للاتصال وتسلسل الأوامر داخل المؤسسة الصحفية القومية وذلك بالموافقة في المقدمة ثم بعد الموافقة بنسب بسيطة في الغالب، وعلى صعيد التفصيل فكان ذلك كما يلي:

- تسلسل الأوامر داخل المؤسسة الصحفية القومية دائماً غير فعال ومعقد بما يمنع إنجاز العمل بسرعة: يلاحظ أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة بقليل بـ 55% غير قادرين على تحديد مدى فاعلية نظام تسلسل الأوامر داخل المؤسسة الصحفية القومية بشكل دائم ومدى تعقده بما يمنع إنجاز العمل بسرعة، في حين وافق نسبة 31.8% من العينة على أن نظام تسلسل الأوامر دائماً غير فعال ومعقد بما يمنع إنجاز العمل بسرعة، وأخيراً نجد أن نسبة 13.2% من العينة غير موافقة على أن نظام تسلسل الأوامر غير فعال، بل ترى أنه فعال ويساعد على إنجاز الأعمال الصحفية بشكل سريع.

- يوجد تنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة في اتخاذ القرار: يتضح أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة بقليل بـ 52.7% غير قادرين على تحديد مدى وجود تنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة في اتخاذ القرار، في حين لم يوافق نسبة 25.9% من العينة على وجود هذا التنسيق، وأخيراً نجد أن نسبة 21.4% من العينة موافقة على وجود تنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة في اتخاذ القرار.

- يتم الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في تبادل الأوامر بين إدارات المؤسسة الصحفية: تبين أن ما يقرب من ثلثي عينة الدراسة بـ 66.8% غير قادرين على تحديد مدى الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في تبادل الأوامر بين إدارات المؤسسة الصحفية، ووافق نسبة 22.3% من العينة على وجود هذه الاستعانة، وأخيراً نجد أن نسبة 10.9% من العينة لم توافق على وجود استعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في تبادل الأوامر.

- توافر الخدمات المعاونة لكل إدارة: يلاحظ أن ما يزيد عن ما يقرب من نصف عينة الدراسة بـ 46.4% غير قادرين على تحديد مدى توافر الخدمات المعاونة لكل إدارة بالمؤسسة الصحفية القومية، في حين وافق نسبة 45.4% من العينة على وجود هذا التوافر للخدمات المعاونة، وأخيراً نجد أن نسبة 8.2% من العينة لم توافق على توافر الخدمات المعاونة لكل إدارة.

- المعلومات التي تطلبها الإدارة تصل في الوقت المحدد: يتضح أن ما يقرب من نصف عينة الدراسة بـ 50.5% غير قادرين على تحديد مدى مناسبة وصول المعلومات التي تطلبها الإدارة في الوقت المحدد، في حين وافق نسبة 43.2% من العينة على وصول المعلومات في الوقت المحدد، وأخيراً نجد أن نسبة 6.4% من العينة لم توافق على وصول

المعلومات التي تطلبها الإدارة في الوقت المحدد، والجدير بالذكر أن عملية نقل المعلومات تعد ضرورة أساسية لتحقق نقل المعرفة، فإدارة المعرفة يعد أحد عناصر الإنتاج، حيث على المؤسسات أن لا تكتفي بجمع وتحليل المعرفة، بل إنتاجها، وتدريب العاملين عليها وإتاحتها لهم، حيث أن توفير المعلومات في الوقت المحدد أمر حتمي وهام لتطوير بيئة العمل الصحفية، فمثلاً أكد (Dubrin 2001) على أن إدارة المعرفة تعني المشاركة المنظمة في المعلومات لتحقيق أهداف عديدة كالإبداع، وعدم ازدواجية الجهود، والمزية التنافسية.(محمد مدحت، 2014) [26]

- الاتصال بالمستوى الإداري الأعلى يتم في سهولة: تبين أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة بقليل بـ 55.9% غير قادرين على تحديد مدى سهولة الاتصال بالمستوى الإداري الأعلى، في حين وافق نسبة 33.6% من العينة على أن الاتصال بالمستوى الإداري الأعلى يتم في سهولة، وأخيراً نجد أن نسبة 10.5% من العينة لم توافق على سهولة الاتصال بالمستوى الإداري الأعلى.

- تشعر الإدارة بأن الاتصال المكتوب هو أفضل طريقة لتدعيم التزام المرؤوسين نحو الأعمال المطلوب منها أدائها: يلاحظ أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة بقليل بـ 53.2% غير قادرين على تحديد أن الاتصال المكتوب يُعد أفضل طريقة لتدعيم التزام المرؤوسين نحو الأعمال المطلوب منها أدائها، في حين وافق نسبة 32.3% من العينة على أن الاتصال المكتوب يُعد أفضل طريقة للتواصل وتنفيذ الأعمال، وأخيراً نجد أن نسبة 14.5% من العينة لم توافق على الرأي السابق.

- تتوافر وسائل اتصال حديثة وسريعة بين كافة إدارات المؤسسة: يتضح أن ما يقرب من نصف عينة الدراسة بـ 49.5% غير قادرين على تحديد مدى توافر وسائل اتصال حديثة وسريعة بين كافة إدارات المؤسسة، في حين وافق نسبة 43.2% من العينة على توافر وسائل اتصال حديثة وسريعة كافة إدارات المؤسسة، وأخيراً نجد أن نسبة 7.3% من العينة لم توافق على توافر وسائل الاتصال الحديثة والسريعة.

ويستخلص من إجابات عينة الدراسة على العبارات السابقة المتعلقة بالأساليب المتبعة لطبيعة الاتصال وتسلسل الأوامر داخل المؤسسة الصحفية القومية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (29) : يوضح نتائج تقييم الأساليب المتبعة بطبيعة الاتصال وتسلسل الأوامر داخل المؤسسات الصحفية

مستوى التقييم	التكرار	النسبة
مستوى متوسط	118	53.6
مستوى مرتفع	76	34.5
مستوى منخفض	26	11.8
الإجمالي	220	100

يلاحظ من إجابات عينة الدراسة الميدانية على العبارات المتعلقة بأساليب المتبعة بطبيعة الاتصال وتسلسل الأوامر داخل المؤسسات الصحفية القومية بأن جاء تقدم المستوى المتوسط لتقييم الأساليب المتبعة وذلك بنسبة 53.6%، تلاه التقييم المرتفع بنسبة 34.5%، وأخيراً التقييم المنخفض لجودة هذه الأساليب بنسبة 11.8%.

-أساليب الممارسة في المؤسسات الصحفية القومية للترقي قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير:

جدول رقم (٣٠) : يوضح أساليب الممارسة في المؤسسات الصحفية للترقي قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير

م	الأساليب	قبل ثورة 25 يناير		بعد ثورة 25 يناير	
		ك	%	ك	%
1	تطبيق اللوائح الداخلية للصحيفة	33	15.0	20	9.1
2	الالتزام بميثاق الشرف الصحفي	-	-	30	13.6
3	إرضاء السلطة	84	38.2	11	5.0
4	إرضاء الرؤساء في العمل	70	31.8	40	18.2
5	إرضاء الجمهور	-	-	6	2.7
6	إتقان العمل الصحفي	11	5.0	33	15.0
7	الالتحاق بالدورات التدريبية	2	.9	50	22.7
8	الأقدمية في العمل	20	9.1	30	13.6

يتضح من الجدول السابق اختلاف ترتيب عينة الدراسة لأساليب الممارسة في المؤسسات الصحفية للترقي قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011، بل استحداث بعض الأساليب أو المعايير بعد الثورة لم تكن موجودة قبل قيام الثورة، وهما معيار إرضاء الجمهور وكذلك معيار الالتزام بميثاق الشرف الصحفي والذي كان ينادي بتطبيقه قبل الثورة.

أما على صعيد تفصيل إجابات عينة الدراسة، فجاء قبل ثورة 25 يناير 2011، تصدر أسلوب إرضاء السلطة بنسبة 38.2% في المقدمة، تلاه أسلوب إرضاء الرؤساء في العمل بنسبة 31.8%، ثم أسلوب تطبيق اللوائح الداخلية للصحيفة بنسبة 15%، وفي المرتبة الرابعة جاء أسلوب الأقدمية في العمل بنسبة 9.1%، وفي المرتبة الخامسة جاء أسلوب إتقان العمل الصحفي بنسبة 5%، وأخيراً جاء معيار الالتحاق بالدورات

التدريبية بنسبة 0.9%.

أما بعد ثورة 25 يناير 2011، فجاء أسلوب الحصول على الدورات التدريبية في المقدمة بنسبة 22.7%، تلاه أسلوب إرضاء الرؤساء في العمل بنسبة 18.2%، ثم في المرتبة الثالثة جاء إتقان العمل الصحفي بنسبة ١٥٪، وفي المرتبة الرابعة جاء كل من أسلوبي (الأقدمية في العمل، والالتزام بميثاق الشرف الصحفي) بنسبة ١٣,٦٪ لكل منهما، وفي المرتبة الخامسة جاء أسلوب تطبيق اللوائح الداخلية للصحيفة بنسبة ٩,١٪، ثم في المرتبة السادسة جاء أسلوب إرضاء السلطة بنسبة ٥٪، وأخيراً جاء أسلوب إرضاء الجمهور بنسبة ٢,٧٪.

وتعليقاً على النتائج السابقة، يلاحظ أن معيار الكفاءة في العمل من حيث تطوير المهارات بالتدريب والكفاءة والجدية في العمل احتل المراتب المتقدمة في كمعيار للترقي وذلك بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو المعيار الذي كان يأتي لاحقاً بعد إرضاء السلطة ورؤساء العمل بغض النظر عن الكفاءة وذلك قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كما يلاحظ أن قوانين اللوائح الصحفية احتلت مرتبة متقدمة قبل الثورة في معايير الترقي لكنها احتلت مرتبة متأخرة بعد الثورة.

وبخصوص النتائج السابقة، نجد اتفاقها مع ما توصلت له دراسة (الأميرة سماح، ٢٠١٢)[٧٢] إلي أن ٧٦,٥٪ من القائمين بالاتصال يتراجع تماماً عن تقديم قصة إخبارية بعينها عند تعرضهم لضغوط مهنية، بينما يتراجع ٢١٪ منهم عند تعرضهم لضغوط سياسية، ويتراجع ١٠,٢٪ منهم لتعرضهم لضغوط إدارية، ويتراجع ١,٣٪ منهم عند تعرضهم لضغوط اجتماعية، وهو ما أكدت عليه دراسة (ميرفت الطرابيشي، ٢٠٠١) إلي أن الضغوط المهنية والإدارية هي أحد أهم العوائق التي تواجه عمل القائمات بالاتصال في الصحف المصرية، إذ إنهن في إطار الالتزام بسياسة التحرير، وتقاليد الصحيفة/ مراعاة تعليمات رؤسائهن في العمل، يقمن بنشر موضوعات معينة ويتم إهمال موضوعات أخري قد لا تتوافق مع هذه الأطر(الطرابيشي مرفت، ٢٠٠١) [٨٢].

أما بخصوص ارتفاع المناداة بحتمية الالتزام بميثاق الشرف الصحفي بعد الثورة داخل المؤسسات الصحفية، هو نتيجة طبيعية لحماية الصحفيين من التعسف المهني الذي كان يتعرض له العاملين في مجال الصحافة من ضغوط الرؤساء والمعلنين والسلطة وغيره، فكان اللجوء إلى الميثاق لأجل تغليب مصلحة المواطن في المقدمة،

حيث أن الإخلال بضوابط الممارسة الصحفية وميثاق الشرف الصحفي يمثل إخلالاً بحق الجمهور في المقدمة بنسبة ٤٤,٤٪، ثم إخلال بأدبيات الممارسة وقواعد السلوك المهني بنسبة ٤٠,٢٪.(حسين فتحي،٢٠٠٥)[٩٢].

لكن التحدي الجديد الذي يواجه العاملين في مجال الإعلام بصورة عامة والصحافة بشكل خاص، كما ورد في إحدى الدراسات الحديثة (عبدالحفيظ محمد، ٢٠٠٩)[٠٣]،هو تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الذي دعم المنافسة بين كافة وسائل الإعلام، لكن جعل هناك عدم توافر وقت للتأكد من صحة المعلومة أو دقتها أو وصفها في سياقها أو التأكد من توافر المعايير الأخلاقية فيها.

المحور الثالث: واقع التغطية الصحفية المتبعة بالمؤسسات الصحفية القومية للأحداث:

-تقييم عينة الدراسة للملامح الأساسية التي تهتم الصحيفة بإتباعها قبل وبعد الثورة في تغطيتها الصحفية للأحداث:

جدول رقم (٣١) : يوضح تقييم العينة لملامح اهتمام الصحيفة بإتباعها قبل وبعد الثورة في تغطيتها الصحفية للأحداث

م	ملامح الاهتمام	قبل الثورة		بعد الثورة	
		ك	%	ك	%
1	الاستجابة لآراء واحتياجات القراء فيما ينشر	31	8.1	31	7.3
2	حرية النشر للموضوعات حتى لو تعارضت مع السياسة التحريرية للصحيفة	12	3.1	1	0.2
3	تجنب الإثارة والتهويل والتهوين في معالجة القضايا المجتمعية	88	22.9	10	2.4
4	الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده بما يحقق الهدوء المجتمعي	30	7.8	147	34.7
5	مصداقية وموضوعية المعلومات المنشورة	22	5.7	8	1.9
6	خدمة السياسة العامة للحكومة والدولة	132	34.3	155	36.6
7	تحديد رئيس التحرير نوعية وتوقيت الموضوعات المنشورة	14	3.6	2	0.5
8	تدعيم العمل البحثي المتعلق بتطوير بيئة العمل الصحفي	11	2.9	2	0.5
9	الحرص على إجراء الحوارات الصحفية مع القيادات والنخب لتحقيق العمق في فهم قضايا المجتمع	24	6.2	2	0.5
10	مراجعات للأعداد السابقة والتنبيه إلي الأخطاء	6	1.6	1	0.2
11	استطلاع رأي القراء عبر استبيان مطبوع أو باستخدام الإنترنت	15	3.9	65	15.3
الإجمالي		385	100	424	100

يكشف الجدول السابق عن اختلاف للملامح الأساسية التي تهتم الصحيفة بإتباعها قبل وبعد الثورة في تغطيتها الصحفية للأحداث، إلا أنه كان هناك اتفاق عام في أداء الصحيفة قبل وبعد الثورة في تصدر خدمة السياسة العامة للحكومة والدولة في المقدمة وذلك بنسبة 34.3% للمؤسسات الصحفية القومية قبل الثورة وبنسبة 36.6% للمؤسسات الصحفية القومية بعد الثورة، وفي هذا الشأن أشارت إحدى الدراسات الحديثة (أنور مريم، 2009)[13]، أن تمويل الصحف القومية من قبل الحكومة يفرض أحياناً على الصحف التزامات معينة تجاه الحكومة، قد يضر بالاستقلال المفترض في سياساتها التحريرية، أما باقي المعايير فقد اختلاف في أداء الصحف القومية في الاهتمام بها قبل وبعد الثورة، وذلك على النحو التالي:

الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده بما يحقق الهدوء المجتمعي، فنجد أن هذا المعيار احتل المرتبة الثانية من حيث اهتمام الصحف القومية به بعد الثورة بنسبة ٣٤,٧٪، في حين احتل المرتبة الرابعة من حيث اهتمام الصحف قبل الثورة وذلك بنسبة ٧,٨٪.

استطلاع رأي القراء عبر استبيان مطبوع أو باستخدام الإنترنت، نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة الثالثة من حيث اهتمام الصحف القومية به بعد الثورة بنسبة ١٥,٣٪، في حين نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة السابعة قبل الثورة بنسبة ٣,٩٪، وهو ما يتفق مع ما جاء في أحد الكتابات الإعلامية (حسين فتحي، ٢٠١٣)[٣٢] بأن ثورة ٢٥ يناير بكل ما حملته من تحولات في المجتمع المصري فرضت واقعاً جديداً يتطلع فيه المصريون إلى تبني نظام جديد تسوده العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، كما أن المشهد المصري بعد هذه الثورة يشير بوضوح إلى تراجع الخوف من التعبير عن الرأي، وبروز ظاهرة الرأي العام على السطح بشكل كبير ومؤثر، والاهتمام بها من خلال استطلاعات الرأي على الإنترنت سواء كانت بمواقع تلفزيونية أو صحفية، والتي منها بوابة الأهرام الإلكترونية والجمهورية والأخبار، فضلاً عن الاستطلاعات التي تجريها المراكز البحثية مثل مراكز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، حيث يتم وضع نتائج الاستطلاعات في الاعتبار عند صانع القرار، وتجلى هذا الأمر في استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ وما بعدها من انتخابات برلمانية فالاستفتاء على الدستور الجديد فالانتخابات الرئاسية، وهذه المعطيات الجديدة تفتح الباب على مصراعيه لإجراء استطلاعات للرأي العام لا تكبلها قيود تسلط الحاكم، ولا يفسدها الخوف من التعبير عن الرأي.

تلبية احتياجات القراء فيما ينشر، نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة الرابعة من حيث اهتمام الصحف القومية به بعد الثورة بنسبة ٧,٣٪، في حين نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة الثالثة قبل الثورة بنسبة ٨,١٪.

تجنب الإثارة والتهويل والتهوين في معالجة القضايا المجتمعية، نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة الخامسة من حيث اهتمام الصحف القومية به بعد الثورة بنسبة ٢,٤٪، في حين نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة الثانية قبل الثورة بنسبة ٢٢,٩٪، وفي هذا الشأن أوصت إحدى الدراسات كانت تقييم المعالجة الصحفية للأزمة العراقية الثانية في الصحف المصرية(فاضل عبدالصبور،٢٠٠٠)[٣٣] على اختلاف توجهاتها، بضرورة التزام الصحافة المصرية بالموضوعية في معالجة القضايا والأزمات الوطنية والقومية بعيداً عن الاعتبارات السياسية والبعد عن التهويل والمبالغة واستخدام الشعارات.

مصداقية وموضوعية المعلومات المنشورة، نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة السادسة من حيث اهتمام الصحف القومية به بعد الثورة بنسبة ١,٩٪، في حين نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة السادسة قبل الثورة بنسبة ٥,٧٪، وفي هذا الشأن توصلت دراسة (سعد محمد، ٢٠٠٣) [٤٣] إلى احتلال قيم الموضوعية والحرية والاستقلال والبحث عن الحقيقة مكانة متقدمة لدى غالبية المبحوثين من الصحفيين في إطار استبيان يهدف للتعرف على تقدير هذه الفئة للمسئولية الأخلاقية والقانونية لمهنة الصحافة.

الحرص على إجراء الحوارات الصحفية مع القيادات والنخب لتحقيق العمق في فهم قضايا المجتمع، نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة السابعة من حيث اهتمام الصحف القومية به بعد الثورة بنسبة ٠,٥٪، في حين نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة الخامسة قبل الثورة بنسبة ٦,٢٪.

تحديد رئيس التحرير نوعية وتوقيت الموضوعات المنشورة، نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة السابعة من حيث اهتمام الصحف القومية به بعد الثورة بنسبة ٠,٥٪، في حين نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة الثامنة قبل الثورة بنسبة ٣,٦٪، وفي هذا الشأن تشير نتائج (الأميرة سماح، ٢٠١٢) [٥٣]إلي وجود اتفاق تام بين الصحف القومية والحزبية والخاصة على أن هناك خطوط حمراء لدى تغطية بعض القصص الإخبارية، أهمها تلك الموضوعات التي تتعلق بالجيش المصري والتسليح، وفسرت العينة بذلك لارتباطه بالأمن القومي المصري.

تدعيم العمل البحثي المتعلق بتطوير بيئة العمل الصحفي، نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة السابعة من حيث اهتمام الصحف القومية به بعد الثورة بنسبة ٠,٥٪، في حين نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة العاشرة قبل الثورة بنسبة ٢,٩٪.

حرية نشر الموضوعات حتى لو تعارضت مع السياسة التحريرية للصحيفة، نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة الثامنة من حيث اهتمام الصحف القومية به بعد الثورة بنسبة 0.2%، في حين نجد أن هذا المعيار احتل المرتبة التاسعة قبل الثورة بنسبة 3.1%، وفي هذا الشأن يجدر الإشارة إلي تأكيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بمصر على أن فترة حكم الرئيس محمد مرسي، وصل عدد البلاغات التي قدمت بحق الصحفيين والإعلاميين والمواطنين بتهمة إهانة رئيس الجمهورية يزيد على عدد البلاغات المماثلة المقدمة طيلة ثلاثة عقود تحت حكم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، كما أفاد تقرير "حرية منتهكة....انتهاكات حرية الإعلام في مصر 2012" والصادر عن "مركز دعم لتقنية المعلومات" أن عدد الانتهاكات التي وقعت بحق حرية الإعلام خلال العام 2012، وتم رصدها، بلغ 185 انتهاكاً، والتي

كان منهـا التدخـل القـسري في السياسـة التحريريـة، والمنـع مـن النـشر، والإقالـة، كـما أشـارت منظمـة فريـدوم هـأوس في تقريرهـا السـنوى عـن حريـة الصحافـة في بلـدان العـالم المختلفـة بمطلـع شـهر مايـو 2013، حيـث أكـدت أن مـصر انتقلـت إلى خانـة أسـوأ تصنيـف ضمـن دول العـالم في مجال الإعـلام، وهـو تصنيـف دولـة غـير حـرة، في الوقـت الـذي حققـت فيـه دولتـا تونـس وليبيـا مكاسـب كبـيرة عـلى الصعيـد نفسـه.(عبدالعزيزياسر،2013) (63)

مراجعـات للأعـداد السـابقة والتنبيـه إلي الأخطـاء، نجـد أن هـذا المعيـار احتـل المرتبـة الثامنـة مـن حيـث اهتـمام الصحـف القوميـة بـه بعـد الثـورة بنسـبة 0.2%، في حـين نجـد أن هـذا المعيـار احتـل المرتبـة الحاديـة عـشر قبـل الثـورة بنسـبة 1.6%.

وتعليقـاً عـلى النتائـج السـابقة، يلاحـظ أن الاهتـمام باحتياجـات المجتمـع والتعـرف عليهـا، وكذلـك تدعيـم قيـم المجتمـع بمـا يـؤدي للحفـاظ عـلى سـلامته جـاء في المراتـب المتقدمـة مـن حيـث اهتـمام التغطيـة الصحفيـة للصحـف القوميـة بـه بعـد ثـورة 25 يناير، وربمـا يتفـق ذلـك مـع مطالـب الثـورة، التـي جـاء الشـعب فيهـا ينـادي بالعدالـة الاجتماعيـة والحريـة والعيـش والكرامـة، وكلهـا مطالـب نبعـت لعـدم اهتـمام مؤسسـات الدولـة باحتياجاتـه ومطالبـه، وبالتـالي يمكـن القـول أن الصحـف القوميـة بـدأت تـوازن بـين اهتمامهـا في خدمـة مؤسسـات الدولـة والحكومـة وبـين مطالـب الشـعب واحتياجاتـه، بعـد أن كانـت قبـل الثـورة تـولى اهتمامهـا فقـط لدعـم سياسـات الحكومـة فقـط، ويـأتي الشـعب باحتياجاتـه ومطالبـة في نهايـة اهتماماتـه في التغطيـة الصحفيـة، لـذا يلاحـظ أن الصحـف القوميـة قبـل الثـورة كانـت تميـل نحـو الإثـارة والتهويـل في الأحـداث التـي من شـأنها تعظـم مـن قـدر الدولـة وجهودهـا وكذلـك التهويـن بشـكل كبـير ومثـير لكافـة الأطـراف التـي تسـعي للتقليـل مـن شـأن وقـدر إنجـازات الحكومـة، لكـن بعـد الثـورة تراجـع هـذا الأمـر بشـكل كبـير، مقابـل الاهتـمام باحتياجـات المواطـن المـصري ومطالبـه، وتعظيـم مسـتوى التغطيـة الصحفيـة للاحتياجـات الشـعب.

مـدى قـدرة البيئـة الإعلاميـة الحاليـة لمـصر عـلى تنـاول الأحـداث بصـورة موضوعيـة قبـل وبعـد ثـورة 25 يناير 2011:

جدول رقم (32) : يوضح مدى قدرة البيئة الإعلامية المصرية على تناول الأحداث بصورة موضوعية بعد ثورة ٢٥ يناير

القدرة على تناول الأحداث	قبل الثورة						بعد الثورة					
	موافق		غير موافق		موافق لحد ما		موافق		غير موافق		موافق لحد ما	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التناول بشكل موضوعي	39	17.7	106	48.2	75	34.1	125	56.8	22	10.0	73	33.2

يلاحـظ وجـود اختـلاف في تقييـم البيئـة الإعلاميـة الحاليـة بمـصر مـن حيـث القـدرة عـلى تنـأول الأحـداث بصـورة موضوعيـة، فكانـت إجابـات غالبيـة عينـة الدراسـة الميدانيـة بعـدم الموافقـة بنسـبة ٤٨,٢٪ قبـل قيـام ثـورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ثـم أجـاب نسـبة ٣٤,١٪ بالموافقـة إلى حـد مـا التنـأول الموضوعـي للأحـداث، وأخـيراً وافـق نسـبة ١٧,٧٪ بصـورة تامـة عـلى التنـأول الموضوعـي للأحـداث.

أمـا بعـد ثـورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فقـد تغـيرت إجابـات عينـة الدراسـة مـن حيـث تقييمهـا لقـدرة البيئـة الإعلاميـة عـلى تنـأول الأحـداث بموضوعيـة، حيـث ارتفعـت الموافقـة عـلى حـدوث هـذا الأمـر بنسـبة ٥٦,٨٪، تـلاه موافقـة نسـبة ٣٣,٢٪ مـن عينـة الدراسـة عـلى الموافقـة إلى حـد مـا عـلى حـدوث هـذا الأمـر، وأخـيراً عـدم الموافقـة عـلى المعالجـة الموضوعيـة للأحـداث بنسـبة ١٠٪، وهـي نسـبة بسـيطة جـداً مـن العينـة.

وانطلاقـاً مـن النتائـج السـابقة، يلاحـظ أن التقييـم إيجـابي مـن قبـل عينـة الدراسـة لحـدوث تأثـير للثـورة وتداعياتهـا عـلى تغـير البيئـة الإعلاميـة وخاصـة الصحفيـة وذلـك تحديـداً مـن حيـث موضوعيـة تنـاول الأحـداث وذكـر الـرأي والـرأي الآخـر، وإعطـاء مسـاحات متوازنـة عنـد تغطيـة الأحـداث ولـكل الأطـراف الفاعلـة فيـه، وتتفـق هـذه النتيجـة مـع مـا توصلـت لـه دراسـة (أشرف جـلال، ٢٠٠٨) (جـلال أشرف،٢٠٠٨)[٧٣] بـأن البعـد السـياسي يؤثـر إلى حـد كبـير عـلى طبيعـة و مـدى الموضوعيـة أو التحيـز اللـذان تتسـم بهـما التغطيـة الإخباريـة حتـى يمكـن القـول أن هنـاك حالـة مـن التبعيـة الإعلاميـة للعمليـة السياسـية، فالشـبكات العربيـة تنحـاز ضـد القضايـا العربيـة فقدمتهـا بطريقـة متحيـزة ومشـوهة بدرجـات نسـبية تزيـد في حالـة قنـاة CNN و تقـل في قنـاة Euronews مـروراً بقنـاة BBC رغـم كل ادعـاءات الحيـاد و الموضوعيـة.

-مدى وجود علاقات المصالح المشتركة بين الصحفيين ورؤساء التحرير من جهة وبعض الجهات التى لها علاقة بالأحداث من جهة أخرى وذلك قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

جدول رقم (٣٣) : يوضح مدى وجود علاقات المصالح المشتركة بين الصحفيين ورؤساء التحرير من جهة وبعض الجهات التي علاقة بالأحداث من جهة أخرى قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

مدى الملاحظة	قبل الثورة						بعد الثورة					
	موافق		غير موافق		موافق لحد ما		موافق		غير موافق		موافق لحد ما	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وجود علاقات	170	77.3	13	5.9	37	16.8	46	20.9	58	26.4	116	52.7

يلاحظ وجود اختلاف في تقييم عينة الدراسة لمدى وجود علاقات المصالح المشتركة بين الصحفيين ورؤساء التحرير من جهة وبعض الجهات التي لها علاقة بالأحداث من جهة أخرى قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فكانت إجابات غالبية عينة الدراسة الميدانية بالموافقة بنسبة ٧٧,٣٪ قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم أجاب نسبة ١٦,٨٪ بالموافقة إلى حد ما على حدوث هذه المصالح المشتركة بين العاملين في المؤسسة الصحفية والجهات التي لها علاقة بالأحداث مجال التغطية الصحفية، في حين نفي نسبة ٥,٩٪ بصورة تامة حدوث هذه المصالح المشتركة بين الطرفين.

أما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فقد تغيرت إجابات عينة الدراسة من حيث تقييمها لوجود مصالح مشتركة بين الطرفين، حيث انخفضت نسبة الموافقة على حدوث هذا الأمر بنسبة ٢٠,٩٪ وذلك بصورة تامة، في حين ارتفعت الموافقة إلى حد ما بنسبة ٥٢,٧٪ من عينة الدراسة على حدوث هذا الأمر، كما ارتفعت نسبة عدم الموافقة على حدوث هذه المصالح المشتركة إلى ٢٦,٤٪، وتعليقاً على هذه النتيجة يلاحظ وجود تغيير نحو الأفضل عما كان قبل الثورة.

وانطلاقاً من النتائج السابقة، يلاحظ أن التقييم إيجابي من قبل عينة الدراسة لحدوث تأثير للثورة وتداعياتها على تغير طبيعة العمل بين الجهة الصحفية والجهات التي يتم تغطية أحداثها حيث قلت مسألة حدوث مصالح مشتركة بين الصحفيين ورؤساء التحرير من جهة وبعض الجهات التي لها علاقة بالأحداث من جهة أخرى.

خلاصة نتائج الدراسة

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج الهامة يمكن سرد بعضها على النحو التالي:

- أن ما يقرب من نصف العاملين في مهنة الصحافة ليسوا من خريجي كليات وأقسام الإعلام، وهو الأمر الذي لابد من إعادة النظر فيه، حيث لابد من مراعاة المؤسسات الإعلامية بصورة عامة والصحفية بصورة خاصة مراعاة توظيف خريجي كليات الإعلام في المقدمة، حيث توافر الخلفية النظرية التي تؤهل للعمل الإعلامي إلى جانب التدريب المسبق في الكلية، وهي المقومات التي يمكن صقلها من خلال الدورات المكثفة من قبل هذه المؤسسات عند الالتحاق للعمل بها.
- حدوث تغير إيجابي بصورة عامة نحو ملامح البيئة الاتصالية بعد الثورة، حيث تبين حدوث تغير وتطور ملحوظ في أداء الصحف القومية شكلاً ومضموناً، والسعي الدؤوب من الصحف القومية لتطوير نفسها بعد الثورة والانفتاح على جميع أطياف المجتمع حيث وافق أكثر من ثلثي عينة الدراسة على حدوث هذا السعي نحو التغير.
- حدث تغير إيجابي ملحوظ في طبيعة البيئة الاتصالية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وارتفاع مستوى الأداء المهني بالصحف القومية ، وهذا ما اكده تقييم عينة الدراسة لملامح البيئة الاتصالية في العمل الصحفي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وجاءت رؤيتهم بأنه اتسم بالتقييم المرتفع.
- أن تقييم عينة الدراسة للنظام الإداري داخل المؤسسات الصحفية كأحد مقومات الأداء الصحفي الجيد بهذه المؤسسات، قد اتسم بالتقييم المتوسط في المقدمة ، تلاه التقييم المرتفع لجودة النظام الإداري لعينة الدراسة في العمل الصحفي ، وأخيراً انخفاض التقييم الجيد للنظام الإداري.
- أن تقييم عينة الدراسة للبيئة التكنولوجية داخل المؤسسات الصحفية كأحد مقومات الأداء الصحفي الجيد بهذه المؤسسة، قد اتسم بالتقييم المرتفع في المقدمة، تلاه التقييم المتوسط لجودة البيئة التكنولوجية لعينة الدراسة في العمل الصحفي وأخيراً انخفاض التقييم الجيد للبيئة التكنولوجية.
- أوضحت الدراسة أن المؤسسات الصحفية القومية لاتهتم بمراجعة الأداء، أو التدريب حيث افاد بذلك أكثر من نصف عينة الدراسة.
- أشارت الدراسة الى وجود اختلاف كبير في بيئة العمل الصحفي ما بين الفترتين، فقبل الثورة كان اتجاه إجابات عينة الدراسة نحو تأييد عدم ملائمة البيئة الصحفية للعمل، في حين اختلف الموقف بعد الثورة، من حيث الاتجاه نحو ملائمة البيئة الصحفية للعمل، فقد ارتأى بعض أفراد عينة الدراسة أن البيئة الصحفية الجيدة بعد الثورة، أفضل من قبل قيام الثورة
- أوضحت الدراسة وجود اختلاف كبير في الأسلوب المتبع في تحفيز بيئة العمل الصحفي، فقبل الثورة كان اتجاه إجابات عينة الدراسة نحو تأييد عدم وجود نظام محدد للترقيات في العمل الصحفي، في حين اختلف الموقف بعد الثورة، من حيث الاتجاه نحو توفير نظام محدد للترقيات الصحفية وهو ما يمكن اعتباره أحد منجزات الثورة.
- وجود اختلاف في مدى استجابة المؤسسة الصحفية لمقترحات ومطالب الصحفيين، فقبل الثورة كان اتجاه إجابات عينة الدراسة نحو عدم الموافقة في مقابل الموافقة على هذا التغير في منهج العمل الصحفي بعد الثورة، ، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة المعارضة لهذا الأمر، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة الميدانية بعد الثورة، في المقدمة جاء الموافقة على وجود هذه الآلية لتطوير بيئة العمل الصحفية.
- وجود اختلاف في تقدير جهود الصحفيين قبل وبعد الثورة، فجاءت إجابات عينة الدراسة الميدانية قبل الثورة، في المقدمة المعارضة لهذا الأمر، أما بالنسبة لإجابات عينة الدراسة، أما بعد الثورة، جاءت الموافقة في المقدمة بخصوص تقدير جهود الصحفيين.
- اوضحت الدراسة بالنسبة لانعقاد اجتماعات دورية بين الرؤساء والصحفيين: لوحظ وجود تغير ملحوظ في نظام العمل داخل المؤسسة الصحفية بين الفترتين، حيث التغير نحو الأفضل بخصوص هذه المسألة بعد الثورة، من حيث ارتفاع عدد الموافقين على حدوث هذا الإجراء بعد الثورة بعد أن كان ما يزيد عن نصف عينة الدراسة قبل الثورة معترضاً على وجود هذا النظام داخل المؤسسة الصحفية.
- وانتهت الدراسة أيضا إلى وجود تغير في نظام العمل داخل المؤسسة الصحفية بين الفترتين من حيث توفير تكنولوجيا الاتصال للصحفيين، حيث قبل الثورة كان هناك اعتراض على حرص المؤسسة الصحفية على توفير هذه الخدمات التكنولوجية في حين بعد الثورة اختلف الموقف حيث حرصت المؤسسات الصحفية القومية على توفير هذه الخدمات التكنولوجية بهدف الارتقاء بمنظومة العمل الصحفي.
- أظهرت الدراسة أختلاف رؤى عينة الدراسة حول تقييم أساليب العمل داخل المؤسسات الصحفية القومية قبل الثورة وبعدها، فقد ارتأى البعض انخفاض جودة أساليب الممارسة بالمؤسسات الصحفية القومية قبل الثورة، واختلف التقييم بعد الثورة فقد تقدم المستوى المتوسط لتقييم جودة أساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية.

- في اطار للكشف عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع عينة الدراسة ومقياس الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية القومية قبل ثورة 25 يناير: أظهرت الدراسة: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية ونوع عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.052) عندما كانت قيمة ت (3.503). أما بعد الثورة فاوضحت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس جودة الأساليب الممارسة داخل المؤسسات الصحفية القومية ونوع عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.04) عندما كانت قيمة ت (3.459)، وذلك لصالح عينة الدراسة من الإناث بمتوسط حسابي (55.9) وانحراف معياري (20.6)، تلاه عينة الدراسة من الذكور بمتوسط حسابي (50.6) وانحراف معياري (24.5).
- كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس تقييم جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية قبل الثورة وسنوات خبرة عمل عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.096) وعندما كانت قيمة المعامل (0.130)، في حين تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى المرتفع لتقييم جودة الأساليب المتبعة داخل المؤسسات الصحفية بعد الثورة وسنوات خبرة عمل عينة الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0.029) وعندما كانت قيمة المعامل (0.646).

خاتمة:

يعد الإعلام أداة قوية وفعالة في التعبير عن أي حراك مجتمعي أو سياسي أو أحداثه العادية، لذا لابد أن يكون هناك وعي في المقدمة من قبل القائمين على هذه المؤسسات الإعلامية أياً كانت طبيعتها بأهمية الدور الحيوي الذي تقوم به هذه الوسائل في نقل المعرفة والمعلومات للمواطنين، وإحاطتهم علماً بكل ما يخرج عن نطاق تعاملاتهم سواء داخل الوطن أو خارجه.

وحتى يتم الارتقاء بأداء المنظومة الإعلامية داخل الدولة، لابد من جودة الأساليب الإدارية المتبعة داخل هذه المؤسسات الإعلامية وهنا بالتطبيق على المؤسسات الصحفية القومية، من حيث وجود نظام إداري غير معقد ويسهل فهمه من قبل العاملين داخل المؤسسة، كذلك تنظيم طبيعة العلاقات بين العاملين داخل المؤسسة ما بين الصحفيين والمحررين والمصورين والمندوبين وغيره من الأعمال التنفيذية وبين الرؤساء أو الإدارة العليا داخل هذه المؤسسة، لأنه مع جودة هذه العلاقة يتسنى تحقيق أعلى معدلات كفاءة في الأداء.

وإلى جانب الاهتمام بالجوانب الإدارية داخل المؤسسات الصحفية القومية، لابد من تنظيم أوضاع العاملين لديها من حيث مرتباتهم ومكافاتهم وتوفير ظروف معيشية مناسبة لهم تعينهم على الأداء الصحفي بشكل أكثر سهولة وعدم الشعور بمعاناة في الحياة الخاصة تنعكس خلفياتها على العمل الصحفي، ومن المعروف عن المؤسسات الصحفية القومية عدم وجود توازن في الجوانب المادية لديها ما بين التنفيذيين والإدارة العليا، حيث أكدت إحدى الدراسات على أن استقرار الأوضاع المادية للصحفي يزيد من درجة الرضا عن العمل الصحفي بشكل عام.(مدكور مرعي، ٢٠٠٣)[٨٣]

وخلاصة البحث، يوصي الباحث تنامي الشعور لدي القائمين على المؤسسات الصحفية القومية بأهمية هذا الكيان العريق في تنوير المجتمع بقضاياه لذا لابد من توافر بيئة عمل صحفي لديها قناعة تامة بأهمية إتاحة المعرفة والمعلومات للمواطنين دون تدخلات تلبي مصالح فئات خاصة أو حكومية داخل الوطن، حيث أن مصلحة الشعب تعد الركيزة الأساسية التي لابد أن تتضافر كافة مؤسسات الدولة بسلطاتها الثلاثة ومعها المؤسسات الإعلامية الخاصة والحكومية على اختلاف أنواعها على مراعاتها في المقدمة، وهو الأمر الذي يعد من الركائز الأساسية لتقدم أي مجتمع ونهوضه، فحرية المجتمع ومراعاته حقوق الإنسان تعكسها وسائل الإعلام التي تدعمها كمفهوم وتسعي لترسيخه لدى أبناء الوطن علاوة على مكافحتها لكل من ينتقص من قدر هذه الحقوق.

كما يوصي الباحث بضرورة إجراء المزيد من الدراسات الحديثة التي تتناول الأوضاع المهنية للقائمين بالاتصال ليس في الإعلام الحكومي بل الإعلام الخاص، بهدف الوقوف على واقع البيئة الإعلامية في مصر والعمل على خلق بيئة جديدة تنعم بانسجام وتوافق بين نمطي الملكية، وبالتالي تزال الفوارق الحادة الموجودة في الوضع الحالي داخل المجتمع.

هوامش الدراسة

(setondnE)

1) سيد هواري، التنظيم، مكتبة عين شمس، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٢ م. وانظر: محمد مهنأ العلي، الوجيز في الإدارة العامة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى١٩٨٤. وانظر:
2) Al-Qhtany, M.D. (1996) Management Development in Saudi Arabia: Preparing For A Borderless World, ph. D. Thesis.
3) Richard J. Hopeman, Systems Analysis & Operations Management. (Columbus, OH: Charles E. Merrill, 1969.
(3) Herbert G Hicks, Organizations: Theory and Behavior, Tokyo : Mc Graw-Hill Kogakusha,1975..
(4) Peter M. Blau and W, Richard Scott, Formal Organization, San Fransisco: Chandler Publishing Co, 1962 .

2) محرز غالي، تأثير التحولات في ثقافة غرف الأخبار والبيئة التنظيمية الجديدة على اجندة البحث العلمي في حقل دراسات إدارة المؤسسات الصحفية واقتصادياتها، بحث منشور، المجلة العربية لبحوث االاعلام والاتصال - العدد (١٧) يوليو / ديسمرب - ٢٠١٧

3) محرز غالي (٢٠١٧) «رؤية الصحفيين والاعلاميين لتأثير النزعات الاحتكارية على مناخ التعددية والتنوع السائد في ممارسات وسائل الاعلام الخاصة وفي كفاءة السياسات المالية والادارية لهذه الوسائل وتطورها، بحث منشور، المجلة العربية لبحوث االاعلام والاتصال - العدد (١٦) يوليو / ديسمرب – ٢٠١٧.

4 نوران عبد الرحمن ، التغيرات السياسية والاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير على سياسات الإعلان الصحفى فى الشركات متعددة الجنسيات العاملة فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١٧.

5) سميه أحمد على الألفي، اتجاهات الصحافة المصرية نحو السلطة الحاكمة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة تطبيقيه علي عينة من الصحف المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإعلام كلية الآداب جامعة المنصورة، ٢٠١٦.

6) آية الله بسيوني ، قضية التحول والثبات في الخطاب الإعلامي وعلاقة ذلك بمصداقية الوسائل الإعلامية بعد أحداث ثورة يناير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة،٢٠١٥.

7) محمود إسماعيل، إخراج الصفحة الأولى للصحف المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعلام: جامعة الأزهر، ٢٠١٥.

8) ملوح السليحات، انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط" بحث منشورفي مجلة المناره للبحوث والدراسات، المجلد 20 العدد الاول - ب، 2014.

9) خالد زكي أبو الخير،دور الصحافة المصرية فى التمهيد لثورة 25 يناير 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة،2013.

10) محمود رمضان، مصداقية الخطاب الاعلامي في وسائل الاعلام الخاصة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير – كما يراها عينة من طلبة الجامعات المصرية، مجلة البحوث الاعلامية، جامعة الأزهر، العدد ٣٩، ٢٠١٣م.

11) أحمد فاروق، بعنوان: اعتماد الجمهور المصرى على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد ٣٩ ، يناير - مارس ، ٢٠١٢م، ص ص ١٢٧ - ١٨٦

12) رمضان قرني، ثورة ٢٥ يناير في الإعلام الدولي، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١١م.

13) آن ألكسندر، دور الإعلام الاجتماعي في التحركات السياسية التي تلت الثورة المصرية، مركز أبحاث الفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة كامبريدج، بريطانيا، ٢٠١٣م.

14 (http://ori.hhs.gov/education/products/sdsu/res_des1.htm.

15) http://www.drcath.net/toolkit/descriptive.html.

16 (http://www.gslis.utexas.edu/~palmquis/courses/survey.html.

17) محمد عبد الحميد، تحليل المحتوي في بحوث الإعلام، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ٢٢٣.

18) محرز غالي، اتجاهات النخب الصحفية المصرية: نحو مستقبل صناعة الصحافة في مصر خلال العقد القادم ٢٠٠٤-٢٠١٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

19) سحر فريد عمار وآخرون، عام على ثورة ٢٥ يناير: آراء شعب أراد الحياة، تقرير معلوماتي، مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ، يناير ٢٠١٢م، ص ٢٧.

20) هويدا مصطفي، الإعلام والأزمات المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة ، ٢٠٠٩م، ص ص ٨٤-٨٥.

21) مدحت محمد أبو النصر، الإدارة بالمعرفة ومنظمات التعلم،

ط١، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ص ١٣٠-١٥٣.

22) محمد عبد الحفيظ الباز، تيار الإثارة الصحفية في مصر: دراسة تطورية بالتطبيق على الفترة من ١٩٧٧- ٢٠٠٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٣٧.

23) الأميرة سماح فرج عبد الفتاح، الإعلام وتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي: أزمات المجتمع المصري نموذجاً، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٠٦، الطبعة الأولي، ٢٠١٢، ص ٢٢٩.

24) نرمين نبيل الأزرق، حرية الصحافة في مصر: دراسة العلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من عام ١٩٩٥-٢٠٠٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٩)، ص ٢٣٣.

25) إيناس أبو يوسف، العوامل المؤثرة عل معالجة القضايا العربية في الصحافة المصرية: دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال في الشئون العربية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد ٣، ٢٠٠٠، ص ١٠٧.

26) مدحت محمد أبو النصر، الإدارة بالمعرفة ومنظمات التعلم، ط ٢، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٤، ص ص ٧٠-٧٧.

27) الأميرة سماح فرج عبد الفتاح، مرجع سابق، ٢٠١٢، ص ٢١٩

28) ميرفت الطرابيشي، الضغوط والعوامل المؤثرة في انتقاء الأخبار ونشرها لدى القائمين بالاتصال في الصحف المصرية، دراسة ميدانية، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، العدد ٢٦، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٥٧٥.

29) فتحي حسين أحمد عامر، أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، ٢٠٠٥)، ص ٣١.

30) محمد عبد الحفيظ الباز، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص ٤٢.

31) مريم أنور نصيف، العوامل المؤثرة على التزام القائمين بالاتصال بتشريعات الصحافة وأخلاقيات المهنة، دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين بالصحف القومية والحزبية والخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المنيا: كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠٩)، ص ١٤٠.

32) فتحي حسين عامر، استطلاعات الرأي العام على الإنترنت، ط ١، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ص ٩-١٠.

33) عبد الصبور فاضل، المعالجة الصحفية للأزمة العراقية الثانية: دراسة تحليلية لعينة من الصحف المصرية (في المدة من ١٩٩٨/١/١)، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٠٠، ص ٣٤٨.

34) محمد سعد إبراهيم، المسئولية الأخلاقية والقانونية للصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية، دراسة ميدانية، بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي السنوى التاسع بعنوان أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٣.

35) الأميرة سماح فرج عبد الفتاح، مرجع سابق، ٢٠١٢، ص ص ٢٢٥-٢٢٦

36) ياسر عبد العزيز، الحرب الإعلامية في مصر الثورة، مجلة الديمقراطية، جريدة الأهرام، السنة الثالثة عشرة، العدد ٥١، يوليو ٢٠١٣، ص ١٢٧.

37) أشرف جلال حسن، حدود الحرية والمسئولية المهنية في أداء الشبكات الإخبارية الفضائية العالمية وأثرها على اتجاه جمهور الأجانب نحو القضايا العربية، في: المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر بعنوان الإعلام بين الحرية والمسئولية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، خلال الفترة ١-٣ يوليو ٢٠٠٨.

38) مرعي مدكور، الرضا المهني للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثامن عشر، يناير – مارس ٢٠٠٣، ص ٢٢٦

(*) تتكون درجات مقاييس الدراسة بصورة عامة من (صفر إلى ١٠٠)، حيث أن الدرجة صفر تدل على سلبية إجابة المبحوث في التقييم لمنظومة العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية القومية، والدرجات ما بين (الصفر إلى ٥٠) تشير إلى التدرج من السلبية البسيطة عند إلى توازن مفردات العينة في تقييم المنظومة الصحفية، وتدل الدرجة (٥٠) على توازن مفردات العينة من حيث تقييم المنظومة الصحفية، والدرجات ما بين (٥٠-١٠٠) تشير إلى التدرج من التوازن في تقييم المنظومة الصحفية إلى الإيجابية التامة لتقييم هذه المنظومة، حيث أن الدرجة (١٠٠) تشير إلى الإيجابية التامة للمنظومة الصحفية، والجدير بالذكر أنه تم حساب متوسط كل عبارة بحيث تصبح الإجابة المعبرة على أقل معارضة (بدرجة واحدة) والعبارة التي تعبر على أعلى موافقة (بثلاث درجات)، وهي طريقة ثابتة في حساب نتائج أي مقياس.